مؤقت

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٧٦٥

الخميس، ٥ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد علييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زميفسكي
	ألمانيا	السيد فيسترفيله
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد أوهين
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسنتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيدة لوندونيو
	المغرب	السيد العمراني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

تعزيز التعاون الدولي في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2012/281)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة باسم المجلس، بسعادة السيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، على اضطلاعها بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفيرة رايس ووفد بلدها عن عميق التقدير للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

تعزيز التعاون الدولي في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2012/281)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/281، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان، وتحتوي على ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

كما أود أن أرحب بحضور الأمين العام هذه الجلسة، إلى جانب الوزراء وباقي المشاركين. ويشكل حضورهم اليوم تأكيدا لأهمية الموضوع المقرر مناقشته.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس إلهام علييف، رئيس أذربيجان.

وأشكر الرئاسة الأذرية لمجلس الأمن التي عقدت هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت. ستضطلع الجمعية العامة خلال الشهر القادم بالاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت قبل ستة أعوام. ويمكن للمسائل التي سنناقشها اليوم الإسهام في تحقيق نتائج جيدة لذلك الاستعراض.

يشكل الإرهاب تهديدا كبيرا للسلم والأمن وازدهار الشعوب. ويواصل المجتمع الدولي اتباع استجابة قوية وشاملة. وقد عوقت الجهود الجماعية الهجمات وعطلت الشبكات الإرهابية. لكن الهجمات الأخيرة التي جرت في أفغانستان والعراق ونيجيريا واليمن، أظهرت بأن الخطر لا يزال هائلا. حيث تواصل المنظمات الإرهابية البحث عن ملاذات جديدة واعتماد تكتيكات جديدة والسعي إلى ضرب أهداف جديدة.

أود اليوم إبراز ثلاث نقاط.

أولا، نحتاج إلى التركيز بوجه خاص على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. في منطقة الساحل، على سبيل المثال، ازداد انعدام الاستقرار والعنف مؤخرا، ويعود ذلك في جزء منه بالفعل إلى تداعيات التطورات الحاصلة في ليبيا. وقد قدمت بعثة تقصي الحقائق التي أرسلتها خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي تقييما مهما بشأن الحالة في منطقة الساحل وأثر الأزمة الليبية على المنطقة، إلى جانب توصيات تتعلق بتعبئة الدعم الدولي، وبناء القدرات وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ثانيا، يتعين علينا اتباع النهج المتكامل المتعلق بالإرهاب والتطرف العنيف الواردين في الاستراتيجية العالمية. ويعني ذلك مكافحة إغراء الإرهاب؛ وتعزيز بناء القدرات وحماية حقوق الإنسان بوصفها جزءا مركزيا من استجابتنا. ويعني ذلك حل الخلافات بشكل سلمي، وتوفير التعليم وفرص العمل، وتعزيز النمو والحوار بين الثقافات ومعالجة المظالم التي يستغلها الإرهابيون.

كما يعني ذلك النهوض باحترام حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون اللذين يشكلان جزءا لا يتجزأ من أي نهج مستدام لمكافحة الإرهاب. وقد اعتمد المجلس والجمعية العامة هذا المبدأ. ومكافحة الإرهاب تعني أيضا الإقرار بمعاناة الضحايا والتخفيف منها.

ونقطتي الثالثة هي في الواقع عبارة عن طلب. إنني أحث الدول الأعضاء على الاستخدام الكامل لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وقد أدت الهيئات التي أنشأها المجلس دورا هاما في فرقة العمل، ويشمل ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الرصد التابع للجنة القرار ١٢٦٧، والخبراء العاملين في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠. وتشكل فرقة العمل أداة ذات قيمة لإرساء استجابة متكاملة فيما يخص بناء القدرات وتشاطر أفضل الممارسات.

في خضم التصدي للإرهاب، يتعين على المجتمع الدولي أيضا العمل متحدا. لذلك آمل أن تقرر الدول الأعضاء إنشاء منصب منسق للأمم المتحدة معني بمكافحة الإرهاب، لتعزيز التنسيق بشكل أفضل والعمل المشترك والتعاون بين جميع الأطراف الفاعلة.

ويؤدي مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ مؤخرا في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، دورا هاما فيما يخص دعم الدول الأعضاء في جميع المجالات، في إطار الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

أنا ممتن للمملكة العربية السعودية على تبرعها لإنشاء مركز مكافحة الإرهاب، وأود تشجيع جميع المشاركين على الإسهام في الجهود التي نبذلها.

سوف أشارك في اجتماع المجلس الاستشاري للمركز في أوائل حزيران/يونيه.

ومن خلال العمل معا في المشاريع التي تتراوح بين تعزيز إنفاذ القانون ومعالجة الدوافع الكامنة وراء التطرف، يمكننا أن نقلل إلى حد كبير من هذا الخطر الرئيسي على السلام والأمن.

وأتمنى للمجلس مناقشة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد فيسترفيله (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم،سيدي الرئيس، وأن أهنئ جمهورية أذربيجان، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. أود أيضا أن أشكركم على عقدكم لمناقشة اليوم بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية.

على مدى العقد الماضي، أظهر مجلس الأمن عزما كبيرا على مكافحة الإرهاب. وقد تم اعتماد قرارات هامة. واعتمدت الدول الأعضاء تدابير مضادة فعالة. إن أنظمة الجزاءات التي فرضناها قد أضعفت موارد الإرهابيين. وألمانيا بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، لا تزال ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات التي يشكلها التنظيم.

على الرغم من أننا ما برحنا نحقق النجاح في إعاقة الهياكل الإرهابية، يجب علينا ألا نتوانى في الجهود التي نبذلها. فالهجمات الأخيرة في أفغانستان ونيجيريا والعراق دليل على مضي الإرهابيين في سعيهم. إن الإرهاب لا يمكن ربطه بأيديولوجية ما أو دين بعينه أو انتماء عرقي معين. إن تهديد الإرهاب الدولي آخذ في التطور، ويجب علينا أن نكيّف استجاباتنا وفقا للأنماط الجديدة.

وبناء على ذلك، تؤيد ألمانيا بقوة زيادة تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات. ونحن نرحب بآخر تقرير للأمين العام (A/66/762) عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، يجب على استراتيجيات وتدابير مكافحة الإرهاب أن تستند دائما إلى احترام حقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون. هذه هي القيم الأساسية للأمم المتحدة. والتدابير التي نتخذها ينبغي أن تكون فعالة، ولكن يصبح لها تأثير معاكس عندما تعرض للخطر المبادئ ذاتها التي تهدف تلك التدابير إلى حمايتها. إنه لا يمكننا حماية قيمنا بالتضحية بها في الجهد نفسه.

ثانيا، يتعين أن تكون نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة نموذجا مثاليا للإجراءات العادلة والشفافة. إن مكافحة الإرهاب والالتزام بسيادة القانون هدفان يعزز كلاهما الآخر. وقد ظلت ألمانيا تدعو إلى إدخال تحسينات في هذا المجال منذ عدة سنوات. ونولي أهمية كبيرة لمكتب أمينة المظالم الذي فوض – في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة – لتلقي طلبات من قبل الأفراد لرفع الأسماء من القائمة. ونثني على أمينة المظالم، السيدة كيمبرلي بروست، ومجلس الأمن للعمل المنجز حتى الآن. ونشجع المجلس على الاستمرار في هذا الطريق، والنظر في الخيارات المتاحة لجعل الإجراءات أكثر عدالة ووضوحا عند تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

ثالثا، إن شكل وأساليب الإرهاب الدولي يشهدان تغييرا. فشبكة الإنترنت باتت عرضة لسوء الاستخدام على نحو متزايد من قبل الجماعات الإرهابية، بهدف التحريض والتجنيد عبرها. ففي ألمانيا ظلت جماعة إرهابية تسيء استخدام شبكة الإنترنت لسنوات عديدة دون أن يلاحظها أحد، باستغلالها للشبكة في أغراض التخطيط لهجمات شرسة وتجنيد المؤيدين. وفي إطار الاستجابة إلى ذلك، نحتاج إلى تقليص المخابئ الافتراضية للإرهابيين، فضلا عن حاجتنا إلى التصدي للتحريض. ويمثّل تحديد التدابير الناجعة مع ضمان الاحترام الكامل للحريات الأساسية في ذات الوقت، تحديا بالنسبة لنا جميعا. وندعم المشاريع التجريبية التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. ولا يزال ينبغي القيام بالكثير في هذا المجال. ولن نحقق نجاحا إلا بتعاون المجتمع الدولي بأسره.

ولنغتنم الفرصة التي أتاحتها مناقشة اليوم لإرسال رسالة قوية نعرب بها عن عزمنا على مكافحة الآفة. وسنعمل على مواجهة خطر الإرهاب الدولي بشكل جماعي، إلى جانب تكييف أدواتنا للتعامل مع الطبيعة المتغيرة للإرهاب ومعالجة أسبابه الجذرية. فلا سبيل إلى مكافحة إغراء الإرهاب في الأجل الطويل سوى تعزيز الحريات المدنية وتحقيق الازدهار الاقتصادي وتوسيع فرص المشاركة السياسية. ولتقم أنشطتنا جميعا على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

السيد أوهين (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي متمنيا لكم، سيدي الرئيس، إقامة طيبة في نيويورك، وأنقل إليكم تحيات حارة من نظيركم في توغو، الرئيس فور

إيسوزمنا غناسينغبي. ويدل وجودكم في الأمم المتحدة اليوم على اهتمامكم بمسألة مكافحة الإرهاب، الذي لا يزال مصدر قلق متواصل، ويشكل تحديا كبيرا لجميع الدول. وعليه، أود أن أشكر بلدكم أذربيجان على اختيار موضوع مناقشة اليوم، وأهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن شكرنا الجزيل لوفد الولايات المتحدة على العمل الرائع الذي اضطلع به في شهر نيسان/أبريل الذي كان حافلاً بالنشاط. وأخيرا، أود أن أشكر الأمين العام، ليس فقط على إحاطته الإعلامية بشأن المسألة قيد النظر الآن، بل أيضا للإجراءات العديدة التي اتخذت تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف تعزيز مكافحة الإرهاب.

فالإرهاب لا يزال يمثل أحد أكبر الأخطار التي تهدد سلام وأمن الشعوب والدول على حد سواء. والهجمات وعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وخطف الطائرات وعمليات القتل التي ارتكبها الإرهابيون وادعوا مسؤوليتهم عنها، إنما هي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والتحرر من الخوف. وتزيد الرغبة المعلنة من قبل الإرهابيين فيما يتعلق بالحصول على أسلحة الدمار الشامل من خطورة التهديد الذي تشكله هذه الآفة التي تتعرض لها جميع القارات والدول.

وبوسع الإرهابيين التكيف مع التدابير التي اتخذتها الدول لمواجهتهم، وهم يستخدمون تحقيقا لتلك الغاية، التكنولوجيات الجديدة، ليس فقط بوصفها أدوات للتدريب والتجنيد والتمويل والتخطيط للهجمات، بل لأنها أيضا وسائط إعلامية للبث الدعائي ولتبرير أفعالهم. وقد ازدادت هذه التهديدات تعقيدا، الأمر الذي أرغم دولنا على تكريس موارد كبيرة لمكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تواجه فيه الدول نفسها بالفعل تحديات خطيرة تتعلق بمكافحة الفقر وعدم المساواة.

وقد عرفت أفريقيا مثل غيرها من القارات الإرهاب وخبرته جيداً. وتكبدت القارة خسائر فادحة جراء الأفعال الإجرامية، مثل تلك التي ترتكب على نحو متزايد في نيجيريا ومنطقة الساحل من قبل الفصائل الإسلامية التابعة لمنظمة بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيرهما من الجماعات الإجرامية. وينطبق الأمر نفسه على الأعمال الإرهابية التي ترتكب في الصومال وكينيا وتنزانيا – وبعبارة واحدة – في كل مكان اختارت فيه الجماعات الأصولية هذه الطريقة لجعل صوتها مسموعا.

ومن المهم أن نلاحظ أن الإرهاب كثيراً ما ينشأ في أفريقيا عن الأصولية الدينية والعرقية. ولأنه يستند إلى المعتقدات والعقائد من جهة، وعلى الشعور بالانتماء لأصل عرقي مشترك من جهة أخرى، فإن الإرهاب في جميع الأحوال ليس سوى تعبير عنيف عن التعنت والتعصب تجاه المواطنين في قارة تتسم خلافا لذلك بكثير من التوافق الديني والثقافي مقارنة بأي مكان آخر في العالم.

ويزداد استغلال الجماعات الإرهابية في أفريقيا لإحدى نقاط الضعف الأساسية في القارة – اتساع الأراضي الإقليمية للدول – التي تمكّن الإرهابيين من إقامة معسكرات التدريب بسبب ضعف الرقابة. ونظراً لذلك الواقع وتزايد تلك الأعمال، فقد وجهت توغو أثناء رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير انتباه المجتمع الدولي إلى التهديدات التي لا تزال تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي ترتبط بشكل واضح بالنشاط الإرهابي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.6717).

وليس بوسعنا التأكيد على ذلك الأمر أكثر مما فعلنا سلفا. فبغض النظر عن الأسباب التي يقدمها مرتكبو تلك

الأعمال، فليس ثمة مبرر للأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد الناس والممتلكات العامة والخاصة على حد سواء. ولذلك يجب علينا مكافحة تلك الآفة بجميع الوسائل القانونية.

وتوغو، نظرا لعلمها بالتهديد الذي يلوح في أفق بلداننا أكثر من أي وقت مضى، فقد جعلت مكافحة الإرهاب أولوية رئيسية لسياستها الأمنية، على نحو يتفق تماما مع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد اتخذت تدابير هامة لتعزيز الآليات القانونية المؤسسية القائمة. فعلى سبيل المثال، أصدرنا قانونا في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بشأن مكافحة غسل الأموال، وتشريعا آخر في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ضد تمويل الإرهاب. وقد مكّن كلاهما بلدي من الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن التدبير الرئيسي الذي اتخذناه في ذلك الصدد يتمثل في تأسيس خلية وطنية في آذار/مارس ٢٠٠٨ معنية بمعالجة المعلومات المالية. وقد عهد إليها، في جملة أمور، بمهام كشف ووقف أنشطة غسل الأموال، وتنسيق جهود الآليات الوطنية لمكافحة الإرهاب.

وتشارك توغو، على الصعيد دون الإقليمي، في الجهاز القانوني الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف تنسيق الجهود المعنية بمكافحة هذه الآفة. وتشمل هذه الجهود، البروتوكول المعني بإنشاء آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها والسلم والأمن، بهدف تعزيز التعاون دون الإقليمي في مجالات عدة، بما في ذلك الإرهاب الدولي، ومجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، التي أنشئت في عام ١٩٩٩. وقد استعرضت ولايتها في عام ٢٠٠٦ بهدف توحيد موارد تمويل جهود مكافحة الإرهاب، والإطار المعني بمنع نشوب الصراعات الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بهدف مساعدة المنطقة دون الإقليمية على مواجهة التحديات المترابطة من الجريمة العابرة للحدود، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإدارة السياسية الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن اعتماد أول خطة عمل إقليمية في عام ٢٠٠٩ بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وسوء استعمال المخدرات.

وقد استكملت هذه الهياكل دون الإقليمية، التي تدل على التزام قادة غرب أفريقيا بمواجهة الإرهاب، وساعدت على تعزيز العديد من الصكوك القانونية والآليات التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي لتيسير وتشجيع العمل المنسق والفعال ضد الإرهاب. وتشمل تلك التدابير اعتماد اتفاقية الجزائر لمنع الإرهاب ومكافحته لعام ١٩٩٩ وبروتوكولها الإضافي لعام ٢٠٠٤، وإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. ويشكل كلاهما إطارا لتعزيز التفاعل والتعاون بين الدول الأفريقية والآليات الإقليمية.

تتطلب مكافحة الإرهاب عملا جادا يرتكز، من بين أمور أخرى، إلى العمل الجماعي وتبادل المعلومات الاستخباراتية للعثور على مرتكبي التهديدات وتحديد هوياتهم، وتحديد مواقعهم وفهم استراتيجياتهم وأهدافهم. لا يمكن الاضطلاع بهذا العمل، الذي يتطلب مهارات عديدة وقدرا كبيرا من التمويل، بدون التعاون. ولذلك يجب اتخاذ مبادرات وطنية استكمالا لتلك التي تتخذها الدول الأخرى، وذلك في إطار التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، وتبادل الدروس المستفادة.

ومن حسن الطالع، يتوفر لدى المجتمع الدولي العديد من الآليات والصكوك القانونية لصون السلم والأمن الدوليين، يمكن في معظم الأحوال أن تستخدم في مجال مكافحة الإرهاب. إن اعتماد القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واتفاقيات الأمم المتحدة العالمية الـ ١٦، لمكافحة أشكال محددة من الإرهاب في جميع أنحاء العالم، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية

لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ - التي تدعو جميعا إلى اتخاذ إجراءات دولية لمنع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها - يبين الإرادة الدولية الحاسمة لمكافحة الإرهاب بجميع صوره ومظاهره.

ومن خلال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب - التي تستند إليها جميع مبادرات مكافحة الإرهاب - عزز المجتمع الدولي قدراته في مجالات المراقبة والتعاون وتنسيق ومواءمة السياسات والممارسات لمنع الإرهاب وقمعه.

واليوم، لا يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الدولي في اعتماد الإطار القضائي لمكافحة الإرهاب. وإنما يكمن في قدرتنا على أن نقوم، بطريقة منسقة تتسم بالكفاءة والفعالية، بتفعيل العديد من الصكوك الإقليمية والعالمية القائمة بالفعل. علينا أن نبين عزما أكبر لا يفتر على منع ومكافحة الإرهاب، لأنه يمكن، إذا ترسخ، أن يضرب أي بلد وكل بلد.

وفي هذا الصدد، فإن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565، المرفق)، الذي اجتمع بناء على طلب الأمين العام آنذاك كوفي عنان في عام ٢٠٠٣، يقول إن ما يهدد أمن أي دولة يهدد أمن جميع الدول، الضعيفة أو القوية. لا يمكن لأي دولة، مهما كانت قوية، أن تواجه بمفردها تهديد الإرهاب الذي يتجاوز الحدود. يجب أن يكون التعاون هو مبدأنا التوجيهي في كفاحنا من أجل صون الأمن الداخلي والدولي. يوفر التعاون المستمر مزايا تبادل المعلومات بشأن أنواع الهجمات الإرهابية وإيجاد السبل لقطع التمويل عنه، وإضعاف شبكاته. إن التآزر وتبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات المشاركة في مكافحة الإرهاب، فضلا عن المساعدة التقنية والمالية، ضروريان على المديين القصير والمتوسط للقضاء على هذا التهديد المستمر لجميع الدول وكافة الشعوب.

تحتاج أضعف البلدان، وتلك ذات أقل الموارد، إلى بناء القدرات في مجالات المراقبة والرصد الفعال لحركة الأفراد والبضائع عبر حدودها، وكشف الأصناف المحظورة، ومصادرة المواد الخطرة وحرمان الإرهابيين من الملاذات الآمنة.

من المحزن ملاحظة أن أحد الأصول التي يحظى بها الإرهابيون هي أن شبكاتهم تتعاون معا بفعالية، بينما تكون الدول بطيئة في أغلب الأحيان في إيجاد طريقها إلى التعاون ذي المنفعة المتبادلة. وتعتقد توغو أن المبادرات المشتركة على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية - مع احترام مبادئ الاستقلال وسلامة الأراضي - وحدها تقدم الأمل في المكافحة الفعالة للإرهاب.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد وترأس هذه الجلسة الهامة، وعلى تركيز اهتمامنا على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين نتيجة للإرهاب.

إن جلسة اليوم ما كان يمكن أن تأتي في توقيت أنسب من هذا الوقت. نجتمع اليوم بعد مرور سنة على وفاة أسامة بن لادن. كان مقتله معلما هاما في مكافحة تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى، لكنه لم يقض على آفة الإرهاب من عالمنا. إن قدرة الشبكات الإرهابية على التكيف تعني أن كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب يجب أن يستمر. تؤكد جلسة اليوم التزام مجلس الأمن الثابت بمكافحة الإرهاب وتذكرنا بالعمل الذي يتعين علينا القيام به.

رغم أن تنظيم القاعدة شهد انتكاسات كبيرة، لا تزال فروعه والجماعات المتطرفة العنيفة الأخرى نشطة وتشكل تهديدا كبيرا. لقد وسع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية نطاق نشاطه إلى اليمن، ويتطلع إلى شن هجمات في الخارج. ويستغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منطقة الساحل وينشر بذور عدم الاستقرار، ولا سيما في مالي. وتواصل حركة الشباب، التي تعهدت علنا بالولاء إلى تنظيم القاعدة في أوائل هذا العام، زعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي وحرمان أولئك الذين تمس حاجتهم من المساعدة الإنسانية الحيوية.

وفي نيجيريا شنت عناصر تنظيم بوكو حرام هجمات واسعة النطاق، بما في ذلك ضد موظفي الأمم المتحدة. وفي نيودلهي وتبليسي وغيرها، شهدنا أعمال عنف جديدة ومتكررة ضد الدبلوماسيين. لا تزال التهديدات الإرهابية تنبعث من كل منطقة وتؤثر على كل منطقة من مناطق العالم. تنضم الولايات المتحدة الأمريكية إلى الآخرين في إدانة الأعمال الإرهابية أينما تحدث.

ما برحت الجماعات الإرهابية تتطور وتتكيف. وأصبح البعض أيضا مؤسسات إجرامية في حد ذاتها. لقد أوجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على سبيل المثال، بيئة من الخوف وعدم الاستقرار من خلال تبني أسلوب الاختطاف بغرض الحصول على فدية لتمويل عملياته الإرهابية. يشكل الاختطاف بغرض الحصول على فدية تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين، وسوف يشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي في السنوات المقبلة.

ولمواجهة التهديد الذي يشكله الإرهابيون، فقد اعتمد الرئيس أوباما نهجا استراتيجيا وشاملا، يجمع بين كل أداة من أدوات القوة الأمريكية - المدنية والعسكرية والاقتصادية، إلى جانب قوة قيمنا - مع الجهود المتضافرة للحلفاء والشركاء والمؤسسات المتعددة الأطراف. لن يمكننا الحيلولة دون أن تصبح التهديدات المحلية تهديدات إقليمية وعالمية، تتطلب استجابة ذات تكلفة أكبر بكثير، إلا بمعالجة محركات التطرف. ولذلك نتخذ إجراءات حازمة في جميع أنحاء العالم لوقف الدعم المادي للإرهابيين، ومكافحة التطرف العنيف، والحد من التجنيد والتطرف وتمكين شركائنا من القيام بذلك أيضا.

في الأسبوع الماضي، ترأست الولايات المتحدة مناقشة موضوعية في هذه القاعة بشأن تأمين الحدود في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود (انظر S/PV.6760). واعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2012/16، الذي يطلب إلى الأمين العام إعداد تقييم شامل لمختلف هياكل وأنشطة الأمم المتحدة، والنظر في الكيفية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تستجيب بها على نحو أكثر فعالية لطلبات المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء. وتسعى الولايات المتحدة إلى مساعدة البلدان على بناء مؤسسات مدنية دائمة، تدعمها حقوق الإنسان وسيادة القانون، يمكنها مكافحة الإرهاب ومحركات التطرف العنيف. إن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي انطلق مؤخرا، بهدف تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، يحفز تلك الجهود.

الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز الشراكات في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف من أجل مكافحة الإرهاب. لقد تطور إطار عمل مكافحة الإرهاب خلال العقد المنصرم تطورا كبيرا. واضطلعت الأمم المتحدة بدور مهم في بناء التوافق على استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب وتقديم المساعدات التقنية لتعزيز القدرات المدنية في مجال مكافحة الإرهاب حول العالم.

نحن نحث الأمم المتحدة على الاستفادة من إسهاماتها القيمة، التي تتضمن إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ونرحب بمبادرة الأمين العام إلى تعيين منسق لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة والإمعان في توحيد هيكل مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة لكفالة نشر الخبرات والموارد بأكثر الطرق فعالية.

لقد أدى المجتمع المدني، وبخاصة الضحايا وجمعيات الضحايا، دورا قويا في جهود الوقاية في مجال مكافحة الإرهاب. ونحث الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، على تكثيف انخراطها مع المجتمع المدني حول العالم ودعمها له، في السنوات المقبلة.

وتدعم الولايات المتحدة بقوة جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وتتطلع إلى مواصلة العمل معا من أجل قضية واحدة في إطار مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره للوقاية من الإرهاب ومكافحته أينما كان ومهما كان شكله.

السيد العمراني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لجمهورية أذربيجان على عقدها هذه الجلسة المهمة والجيدة التوقيت. إن مبادرتكم تعكس الأهمية التي يوليها بلدكم لتعزيز تعاون المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه، وأثني عليه لالتزامه الشخصي بتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. لقد تمخضت ندوة الأمين العام بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عن توصيات محددة تُعتبر تقدما مرحبا به.

ونتطلع الآن للانخراط بصورة بناءة في المناقشات المقبلة بشأن الاقتراحات الجديدة الرامية إلى الإمعان في تعزيز تماسك جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفعاليتها، بما في ذلك إنشاء وظيفة منسق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

تأتي مناقشتنا اليوم في سياق دولي يشهد حدوث تقدم واضح في العديد من ميادين مكافحة الإرهاب. ونرى أن النتائج التي تحققت في الكثير من المجالات مشجعة. بيد أن الأعمال الإرهابية ما فتئت تقع، ويجري سنويا إفشال عدد كبير من المؤامرات الإرهابية في مختلف مناطق العالم. يدل ذلك على أن التهديد الإرهابي ما برح قائما، وينبغي مواصلة ما نقوم به من الحشد والتعاون في ذلك الصدد.

ما برح الإرهاب يشكل، بالرغم من كل الجهود التي نبذلها، يمثل بالفعل تحديا ضاغطا، وأحدَ أخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. إن الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ضرورية، ويجب أن تحتفظ بنفس القدر من التصميم والالتزام. في ذلك الصدد، ما برحت الأمم المتحدة تمثل الإطار الملائم والشرعي الذي تعتمد الدول الأعضاء في إطاره الاستجابات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب.

لقد اتخذ مجلس الأمن، في إطار ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، خطوات مهمة لمكافحة الإرهاب، وما فتئ يعزز عمل أجهزة مكافحة الإرهاب التابعة له من خلال عدد من القرارات الإضافية.

تُعدُّ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة عام ٢٠٠٦، أكثر القرارات شمولا وفعالية التي اتخذها المجتمع الدولي للقضاء على ذلك التهديد الخطير ولتحسين عمل الأمم المتحدة الرامي لتحقيق تلك الغاية. ونتطلع الآن إلى الاستعراض الثالث للاستراتيجية، الذي من شأنه أن يوفر فرصة إضافية

للنظر في تحويل ركائزها الأربع بصورة محسنة وفعالة إلى إجراءات وتدابير ملموسة.

يجب الإمعان في تعزيز الدور الذي تضطلع به في تنفيذ الاستراتيجية فرقةُ عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. لقد أنشئ مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، بفضل تمويل مبدئي قدمته المملكة العربية السعودية، وهو يشكل آلية مهمة تسمح لفرقة العمل بزيادة تطوير أنشطتها في مجال بناء القدرات، وتحسين التنسيق الدولي في ميدان مكافحة الإرهاب.

ويوفر إنشاء المركز في المملكة العربية السعودية أداة مهمة، ونحن ملتزمون بالعمل سوية مع المملكة العربية السعودية والأعضاء الآخرين بالمجلس الاستشاري للمركز من أجل بلوغ أهدافه المهمة.

ويشاطر المغرب مشاطرة تامة المجتمع الدولي تصميمه على الوقوف موقفا صلبا وموحدا في الحرب ضد الإرهاب. وعلى ذلك الأساس، أرسى المغرب نهجا شاملا ومتعدد الأبعاد لمكافحة الإرهاب يتوافق مع استراتيجية الأمم المتحدة ويمتثل لميثاق الأمم المتحدة، وكذلك لقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والصكوك القانونية الدولية التي يدخل المغرب طرفا فيها.

لقد تم بنجاح تحويل النهج الاستباقي المغربي إلى تدابير وقائية لإنفاذ القانون، فضلا عن المبادرات الوطنية الرامية إلى التصدي إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العديدة التي تشكل أساس إيديولوجيات العنف والتطرف.

يقوم نهجنا على أساس عدد من العوامل. إن نبذ الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته من قبل جميع المواطنين المغاربة يكتسي أهمية حيوية. ما انفك التزام المغرب الطويل الأمد بقيم التسامح والتعايش السلمي قويا، ويؤدي دورا رئيسيا داخل مجتمعنا. والأهم من ذلك، لقد وفّر تصميم المغرب الحاسم على مواصلة مساره الديمقراطي الذي لا رجعة فيه – وهو مسار مهدته الإصلاحات الحقيقية التي تشكل التنمية البشرية قوتها الدافعة — أفضل حماية من انتشار إيديولوجيات التطرف والعنف.

ومع ذلك فإن الإجراءات التي تنفذها الدول منفردة، مهما بلغ حظها من النجاح، لا تستطيع لوحدها أن تواجه نطاق التهديد الإرهابي وتنوعه وتعقده المستمر. فبالرغم من كل جهودنا، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا عابرا للحدود يمكن أن يضرب في أي منطقة وأي دولة، بغض النظر عن دينها وثقافتها ومستواها الإنمائي. لذلك السبب، لا شيء يمكن أن يحل محل الالتزام الدولي الفعال والمنسق بالتعاون لمكافحة الإرهاب.

لطالما أعرب المغرب عن قلقه العميق إزاء انتشار الأنشطة الإرهابية في المناطق دون الإقليمية المجاورة، وتحديدا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولكن أيضا في خليج غينيا والقرن الأفريقي. لقد شهدت قارتنا في السنوات الأخيرة زيادة ليس فقط في وتيرة أعمال العنف بل أيضا في درجة تعقيد تلك الأعمال التي ترتكبها الشبكات الإرهابية، وهي غالبا ما تضرب في مناطق تواجه في الأساس العديد من الصعوبات والمشاكل الاجتماعية – الاقتصادية، لا سيما تحديات البيئة والأمن الغذائي، والصراعات التي لم تحل. وبالتالي، فقد زادت هذه الأنشطة الإرهابية عدد الضحايا الأبرياء زيادة كبيرة وقوضت سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وهددت الاستقرار الإقليمي ككل.

كما أكدت التطورات الأخيرة أن هناك ترابطا قائما بين الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية والشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر،

فضلا عن أنشطة القرصنة والاختطاف. وسمح هذا الترابط للشبكات الإرهابية بالاستفادة من الموارد المالية الناجمة عن التدفقات غير المشروعة عبر الحدود، وبالتالي، تعزيز قدراتها التشغيلية، بل وتوسيع نطاق سيطرتها، في بعض الحالات، على أراض دول ذات سيادة.

وقد أعرب المجلس مرارا عن قلقه وإدانته لوجود الجماعات الإرهابية في هذه المناطق والاعتداءات التي ترتكبها. واليوم، هناك حاجة ملحة إلى إنشاء إطار مستدام للحوار والتعاون والتضامن، يشمل جميع الدول المعنية بالأمن والاستقرار في المنطقة من أجل التصدي على نحو شامل للجوانب المتعلقة بالسياسة والأمن والتنمية البشرية في المنطقة. والحسابات السياسية الضيقة يجب أن تفسح الطريق أمام المسؤولية المشتركة والشراكة البناءة، لا سيما في حالة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ودون الشراكة والمسؤولية المشتركة، لا يمكننا المضي قدما.

والمغرب، تماشيا مع التزامه القديم العهد بالسلام والأمن في أفريقيا، يشارك بنشاط في مساعدة البلدان الأفريقية الأخرى في تعزيز قدراتها الفردية والجماعية على مواجهة الجماعات الإرهابية، وكذلك الشبكات العديدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تنتمي إليها. وفي هذا الصدد، يمثل مؤتمر وزراء عدل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل تنفيذ الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب والمؤتمر الوزاري للدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي مبادرتين رئيسيتين يسهم المغرب فيهما بنشاط. كما سيستضيف المغرب الاجتماع الثاني للمؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود عقب الاجتماع الأول الذي عقد في طرابلس في آذار/مارس الماضي، والذي يجمع بين عدد من الدول من شمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

وتماشيا مع هذا الالتزام ذاته، لن يدخر المغرب وسعا في مواصلة دعم جميع المبادرات التي تهدف إلى بناء شراكة حقيقية وثقة متبادلة بما يؤدي إلى قيام تعاون إقليمي ودولي فعال. وفي إطار هذه المعايير، فإننا ملتزمون أيضا بالإسهام في أنشطة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على نحو يكمل ويعزز الجهود المتعددة الأطراف الجارية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما تلك التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وختاما، نحن مقتنعون بشدة بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل الإطار العالمي لتعزيز رسالتنا الواضحة والقوية ومفادها أن المجتمع الدولي متحد في الإعراب عن رفضنا لجميع الأيديولوجيات العنيفة وفي العمل معا لتشجيع الحوار بين حضاراتنا ولمنع الوصم والاستهداف العشوائي لجماعات دينية بعينها في المعركة المستمرة ضد الإرهاب.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي، والرئاسة الأذرية على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن حول الموضوع الملح جدا المتمثل في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة خطر الإرهاب العالمي.

إن الإرهاب لا يعرف حدودا. وعشية عقد هذه الجلسة، تلقينا أنباء عن وقوع أعمال إرهابية في الاتحاد الروسي ونيجيريا، والتي عانى العشرات من الأبرياء مرة أخرى بسببها. ونحن نقدم تعازينا للضحايا وأفراد أسرهم ونعرب عن تضامننا معهم.

والإرهاب لا مبرر له مهما سعى المرء إلى تزيينه. إنه طاعون عالمي ينبغي إدانته والنظر إليه في كل مكان باعتباره فعلا يُعاقب عليه جنائيا، في حين لا بد من اعتبار من يشتركون في أعمال إرهابية مجرمين وإنزال القصاص العادل بحقهم. وهذه المسؤولية التي لا يمكن التنصل منها مبدأ أساسي من مبادئ التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب

بفعاليــة، المنــصوص عليهــا في الاتفاقيــات الأساســية للأمــم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

والاتحـاد الروسـي يعتـبر جلسة اليـوم تطـورا آخـر في تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق عملنـا المنـهجي لمكافحـة الإرهـاب. وعلـى مـدى الـسنوات القليلـة الماضـية، أنـشأنا تحـت قيـادة الأمـم المتحـدة بنيـة تحتيـة واسـعة للتعـاون العـالمي في هـذا المجـال تـضم العـشرات مـن المنظمـات الدوليـة والرابطات الإقليمية. ووطدنا بـشكل كـبير الأسـاس القـانوني الـدولي لمكافحـة الإرهـاب والعمـل مـستمر بنـشاط مـن أجـل وضع وتعزيز قواعد ومعايير في هذا المجال. وقد أتـاح مـستوى التعاون الجديد بين وكـالات إنفـاذ القـانون لنـا بدرجـة كـبيرة أن نلحق أضرارا بالبنية التحتية للإرهاب وأن نغلق العديد من قنوات تمويله.

وللأسـف، فـإن خطـر الإرهـاب لم يـضعف، ولكنـه اكتـسب بعـدا وخطـورة جديـدين في الآونـة الأخـيرة. وعلـى خلفيـة العمليـات غـير المتـسقة وغـير المكتملـة إلى حـد كـبير الجارية في شمـال أفريقيـا والـشرق الأوسـط والقـرن الأفريقـي، شـهدنا تـصعيدا ملحوظـا في التهديـدات الإرهابيـة وتركيـزا إقليميا أكبر من قبـل تنظـيم القاعـدة والجماعـات المرتبطـة بـه. وازدادت الشراكات الإرهابية مع الجماعـات الإجراميـة قـوة، بهــدف إنــشاء قنــوات إجراميــة عــابرة للحــدود للاتجــار بالمخـدرات والهجـرة غـير الـشرعية والاتجـار بالبـشر وتهريـب الأسـلحة. وبـات مـن الواضـح أن هـذا لـن يـؤدي إلى تقويـة الخلايـا الإرهابيـة بـشدة فحـسب، ولكـن أيـضا إلى الانتـشار الواسع على نحو خطير لأيديولوجية جديدة تؤدي إلى تـصاعد العنـف والتطـرف وتزيـد مـن تفـاقم الـصراع بـين الأديـان والأعــراق. وهنــاك أيــضا إمكانيــة حقيقيــة لنمــو التهديــد الإرهابي في منطقة أفغانستان/باكستان، وذلك بسبب الحـوافز التي يوفرها الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية.

وفي ظروف كهذه، فإننـا نعتمـد بـشكل متزايـد علـى تنفيـذ الاسـتراتيجية العالميـة لمكافحـة الإرهـاب الـتي اعتمـدتها الجمعيـة العامـة، والـتي جمعـت بمرونـة بـين الأسـاليب التقليديـة لإنفــاذ القــانون والوقايــة وتــصدت للجــذور الاجتماعيــة والاقتـصادية للإرهـاب لتعـزز بـذلك الإطـار القـانوني واحتـرام حقوق الإنسان.

ومجلس الأمن يواجه الآن تحديا يتمثل في التـصدي في الوقــت المناســب وبالطريقــة المناســبة للتحــديات المــتغيرة للإرهاب. ولا بد مـن تعزيـز استجابتنا باتخـاذ خطـوات فعالـة وشاملة لضمان تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات المجلس ولإقامة حـوار فيمـا بينـها وتـوفير المـساعدة اللازمـة لهـا. ونعتقـد أنـه ينبغي تركيز الاهتمام الجدي على المجالات التالية:

أولا، يجــب علينــا أن نبــذل قــصارى جهــدنا لتعزيــز الأساس القانوني لمكافحة الإرهـاب وتوسيع دائـرة المـشاركين في اتفاقيات مكافحة الإرهاب وضـمان التنفيـذ الـدقيق لجميـع تعهـداتهم وإضـفاء الطـابع الـوطني علـى هـذه التعهـدات مـن خـلال التـشريعات. ومـن بـين أولوياتنـا الملحـة التوصـل تحـت رعاية الأمم المتحدة إلى اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

ثانيا، يجب علينـا التعـاون في مكافحـة الإرهـاب علـى أســاس وقــائي، بــالتركيز علــى منــع الإرهــاب. وفي ســياق موضــوع جلــسة اليــوم، فــإن أكــبر تهديــد للــسلام والأمــن الدوليين يتمثل في أعمال الإرهاب التي يتم شـنها علـى نطـاق واسـع. واتخـاذ خطـوات لمنـع الإرهـاب النـووي أمـر في غايـة الأهمية في هذا الصدد. ومن الضروري ضمان زيـادة مـشاركة الدول في الاتفاقيات الرئيسية للأمم المتحـدة والوكالـة الدوليـة للطاقــة الذريــة في مبــادرة عالميــة لمكافحــة أعمــال الإرهــاب النــووي والامتثــال لقــرارات مــؤتمر قمــة الأمــن النــووي الــذي عقــد في ســول. يــتعين علــى اللجنــة المنــشأة عمــلا

بـالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن تـضطلع بـدور هـام في خـضم الاستجابة لتلك التحديات.

من أجل حرمان الإرهـابيين مـن الـدعم الاجتمـاعي، يـتعين علينـا بـذل المزيـد مـن الجهـود الـتي تـشمل العامـل الاقتصادي، من خلال هيئات إنفاذ القـانون. ويمكـن أن تـأتي هذه الإسهامات في إحداث مناصب العمل، ليس مـن الـدول فحسب، بل أيضا من هيئات الأمـم المتحـدة المعنيـة بمكافحـة الإرهـاب، مثـل مكتـب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخـدرات والجريمـــة، إلى جانـــب المنظمـــات المتخصـــصة في تقـــديم المساعدات الاقتـصادية، بمـا في ذلـك برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمـم المتحـدة للأغذيـة والزراعـة، واللجنـة الاقتـصادية لأوروبـا والرابطـات الإقليميـة مثـل منظمـة شـنغهاي للتعـاون ومنظمـة معاهدة الأمن الجماعي.

إن ذلـك التـآزر مـن شـأنه أن يفـتح صـفحة جديـدة فيمـا يخـص جهـود الجهـات المانحـة الدوليـة، مـن خـلال ربـط المـساعدات الإنمائيـة بجهـود مكافحـة الإرهـاب والتـصدي للمجرمين. ولا تقل أهمية عن ذلـك، الجهـود المستمرة لوقـف التدفقات المالية التي تغذي الإرهاب، بما في ذلك تلك الناجمـة عن مشاركة أصحاب المـشاريع التجاريـة المرتبطـة بالمخـدرات والأنواع الأخرى من الجريمة المنظمة في تلك الأنشطة.

وتتمثل المسألة المتبقية التي تكتسي طابعـا ملحـا كـبيرا والـواردة في القـرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، في التحـدي المتمثـل في التصدي لإيديولوجيا الإرهاب وإرساء جو في المجتمـع الـدولي يفضي إلى رفضه التام. ومعركة كسب قلوب الناس وعقـولهم يتعين أن تجري من خلال تعزيز الحوار بين الثقافـات والتفـاهم المتبادل بين الحضارات والأديـان، ومـن خـلال الكـبح الـصارم للتحريض على الإرهاب بجميع جوانبه.

يتعين علينا إرساء تعاون فعلي مع المجتمع المدني بغيـة القـضاء علـى أي مظهـر مـن مظـاهر التطـرف العنيـف أو الإرهـاب في مراحلـه المبكـرة. ويـشكل حظـر تقـديم أي شكل من أشكال المساعدة للإرهابيين، بمـا في ذلـك المـساعدة العـسكرية والتقنيـة والماليـة ضـرورة دوليـة. إن الـدول الـتي تتجاهل تلك الضرورة، ستشهد أفعالها تأتي بنتائج عكسية في النهاية، ويكلفها ذلك أرواح سكانها المدنيين.

إن مكافحـة الإرهـاب بـشكل فعـال مـستحيلة بـدون تعزيز طاقة القـوات الـتي تواجهـه. والمـساعدات المـستمرة الـتي تقـدمها الوكـالات الدوليـة للـدول المهتمـة، مهمـة فيمـا يخـص وضـع وتحـسين التـشريعات المرتبطـة بالإرهـاب وتـدريب الموظفين. والدعم الحاسم لجهود مكافحة الإرهاب ناجم عـن التحليـلات البارعـة للظـاهرة، بمـا في ذلـك روابطهـا الوثيقـة بالجريمـة المنظمـة، والاتجـار بالمخـدرات والقرصـنة، فـضلا عـن التوجهـات الجديـدة الآخـذة في التطـور، مثـل الإرهـاب ذي الطابع المنفرد أو التطرف الذاتي.

إننـا بحاجـة إلى تعزيـز القـدرات العلميـة التحليليـة لوكـالات الأمـم المتحـدة ذات الـصلة، مـن خـلال تزويـدها بتوجيـه عملـي أكثـر. والمثـال النـاجح علـى ذلـك الدراسـة الاستقصائية بشأن الإرهاب التي أجرتها الأمم المتحدة.

ثالثـا، مـن المهـم للغايـة إرسـاء اسـتجابة موحـدة للتحـديات الإرهابيـة الجديـدة، بمـا في ذلـك في الفـضاء الإلكتروني. ويتعين استكمال الإجراءات العملية الراميـة إلى تنفيذ مطلب مجلس الأمـن المتمثـل في إغـلاق المواقـع الـشبكية المتعلقـة بالدعايـة للإرهـاب، علـى سـبيل المثـال موقـع مركـز القوقـاز الـشبكي الخـاص بالجماعـة الإرهابيـة المعروفـة باسـم إمارة القوقاز، من خلال إبرام معاهدة عالمية معنيـة بمكافحـة اسـتخدام الفـضاء الإلكتـروني لأغـراض متعلقـة بالإرهـاب والأغراض الإجرامية الأخرى.

إن اعتماد معايير دولية موثوقا بها، حاسم فيما يخص الدفاع عن السياح ضد الإرهابيين والهجمات الإجرامية الأخرى. ووفرت دورة فيينا للجنة الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، التي اختتمت مؤخرا، حافزا لذلك. إننا نتطلع إلى اشتراك العديد من الدول والوكالات الرائدة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودوائر الأعمال.

إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بصدد إنشاء مشروع آخر، كجزء من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بغية منع تدفقات المعادن النفيسة من أن تقع بين أيدي الإرهابيين وغيرهم من المجرمين.

كما أن الشراكة مع قطاع الأعمال التجارية مفيدة أيضا لوضع تدابير فعالة لضمان حقوق ضحايا الإرهاب، بما في ذلك صرف تعويضات مالية، على أساس النظم العابرة للحدود المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين فيما يخص الأعمال الإرهابية الكبيرة.

رابعا، يتعين علينا ألا نغفل تحسين عمل وأساليب عمل هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويتعين علينا الاستمرار في تعزيز قدرات لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، اللتين ترصدان تنفيذ الدول الأعضاء للنص الأساسي بشأن أنشطة مكافحة الإرهاب، والمتمثل في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن الاتحاد الروسي يدعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب فيما يخص تعزيز آليات التقييم، والتحضير للاستعراض العالمي لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وتوسيع نطاق جدول الأعمال الدولي المتعلق بالتصدي للتحريض على الأفعال الإرهابية وتعزيز الحوار بين الحضارات.

وتظل ممارسة الزيارات القطرية التي تستمر لجنة مكافحة الإرهاب في القيام بها، إحدى الأدوات الرئيسية لرصد إنجازات الدول وأعمالها المتوقعة، من أجل تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بالتصدي للإرهاب، وتحليل أفضل الممارسات. إن الاتحاد الروسي يخطط لاستضافة زيارة المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في زيارة ستجريها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

نحن بحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات بغية تحسين فعالية وقدرات نظام جزاءات المجلس ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ونتيجة للإصلاح الذي جرى عام ٢٠١١، تمكننا من ضمان تحقيق المزيد من الشفافية واعتماد تدابير تتسم بالمزيد من المرونة فيما يخص رفع الأسماء من القائمة، ولن يضعف ذلك قدرات نظام مكافحة الإرهاب، الذي سيفضي في المقابل إلى انحراف بعض الدول عن الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الجزاءات.

بالنظر إلى النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية الإقليمية التابعة لتنظيم القاعدة، خصوصا في شمال أفريقيا، وارتباطاتها الآخذة في التوسع مع المنظمات الإجرامية الأخرى، يتعين اتخاذ التدابير لتوسيع نطاق نظام الجزاءات لمكافحة الإرهاب، ليشمل أفرادا جددا وكيانات جديدة.

تشمل التحديات الطارئة، التنفيذ الكامل للقرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، الذي اتخذ بمبادرة من الاتحاد الروسي للتصدي لانتشار الأسلحة الليبية على نحو غير خاضع للمراقبة. وقد وجه وفد الاتحاد الروسي، في مناسبات عديدة، انتباه المجلس لذلك الخطر الكبير، بما في ذلك احتمال وقوع منظومات الدفاع الجوي المحمولة، والأسلحة الخطيرة الأخرى بين أيدي الإرهابيين. وانتقلت مسارات تلك الأسلحة من الممرات الضيقة إلى الطرق السالكة، لتربط بين الجماعات الإرهابية والمنظمات

الإجراميـة والحركـات الانفـصالية، ومـن ثم تعـزز قـدراقا التدميرية.

وثمة حاجة لاتخاذ أقصى التدابير شدة بغية تنفيذ القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) بدعم من دول الساحل والصحراء، والقيام بالمزيد من العمل في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك مجموعة روما – ليون المكونة من ثمانية أعضاء والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

خامسا، تستحق الأمم المتحدة عظيم التقدير للمستوى المتزايد للتعاون على المستوى الإقليمي من خلال إقامة آليات لاستقاء الآراء فيما يخص التعاون مع الوكالات التنفيذية لمكافحة الإرهاب. إننا نقدر عاليا الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب التي يبذلها مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس المشترك بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي، ومنظمة الدول الأمريكية والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمات أخرى. وسنعمل سوية مع الشركاء لزيادة إسهامنا في جهود مكافحة الإرهاب، تحت إشراف منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة.

إننا نرحب بالبيان الرئاسي المقرر اعتماده في نهاية جلسة اليوم. وهو يهدف إلى تطوير التعاون فيما يخص مكافحة الإرهاب، تحت رعاية الأمم المتحدة. إن الاتحاد الروسي يدين بقوة الإرهاب بجميع جوانبه وسيستمر في الإسهام في ذلك العمل من خلال تعزيز التعاون الدولي على أساس الثقة والتقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي.

السيدة لوندونو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود تهنئتكم سيدي الرئيس وبلدكم أذربيجان الذي تشرفت بزيارته قبل شهور قليلة. كما أود تهنئتكم على رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد هذه المناقشة الهامة، بشأن موضوع له أهمية كبيرة في العالم بأسره. وأود أيضا شكر الأمين العام بان كي – مون على بيانه بشأن المسألة.

يشكل الإرهاب تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إنه يلحق الضرر بالمجتمع ككل، بما في ذلك سيادة القانون والتمتع بحقوق الإنسان. ويجري الإحساس بالخسائر البشرية للإرهاب في جميع أنحاء العالم. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي مواجهة هذا الخطر المتعدد الأوجه من خلال إجراءات منسقة تهدف إلى مواجهة جميع مستويات الإرهاب ومظاهره.

لقد تمكن المجتمع الدولي على مدى عقود من الزمن، من وضع مجموعة من القوانين تتضمن ١٤ معاهدة دولية، وتعديل أربعة بروتوكولات تعالج جوانب وأعمالاً معيّنة تتعلق بالإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، توفر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن إطاراً شاملا للتصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وعلى الرغم من أننا لم نتفق بعد على تعريف للإرهاب، فقد أحرزنا تقدما فيما يتعلق بتحديد العناصر الرئيسية للأعمال التي يعتبرها المجتمع الدولي إرهابية ويدينها بوصفها أعمالا لا مبرر لها بأي حال من الأحوال، سواء أكانت ذات طابع سياسي أم عقائدي أم عرقي أم ديني، أم ذات أي طابع آخر.

إن للإرهاب والتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين عدة مراحل وأبعاد وتعقيدات تجب علينا معالجتها من خلال توافق الآراء والتعاون الدوليين، على النحو الذي أكدته المذكرة المفاهيمية التي أعدها وفد أذربيجان (S/2012/281، المرفق). وبما أن هذه ظاهرة ذات آثار عالمية، فإنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة – وخاصة الجمعية العامة بوصفها الهيئة الدولية – بمثابة جهة تنسيق لمناقشة الاتفاقات السياسية والتعاون في هذا المجال. وفي المقابل، فقد اعتمد

مجلس الأمن – الذي يعمل في نطاق اختصاصه – التدابير التي تسهم في العمل الدولي ضد الإرهاب وتساعد على إكمالها.

وهناك محافل أخرى للحوار وتحديد أفضل الممارسات، التي يجب أن تعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة. ومن بين تلك المحافل، حدد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مجالات معيّنة للتعاون وأفضل الممارسات ذات القيمة الكبيرة بالنسبة لجميع الدول في حربها ضد الإرهاب.

وأشدد، بين العديد من الآليات القائمة المعنية بالتصدي للتهديد بطريقة منسقة، على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بوصفها أداة فعالة لمنع آفة الإرهاب ومعاقبتها والقضاء عليها. وإذ تعترف الاستراتيجية العالمية ببناء القدرات بوصفه عنصرا أساسيا ضمن الإجراءات العالمية المتخذة لمكافحة الإرهاب، فإنها مكرسة لاتخاذ تدابير حاسمة لتعزيز التنسيق والتماسك في إطار منظومة الأمم المتحدة بغية تعضيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي ذلك السياق، فإن تطوير وتعزيز التشريعات الوطنية وترسيخ آليات للتعاون وبناء القدرات إنما هي عناصر تكميلية حاسمة للاستراتيجية العالمية. وينبغي للمنظمة أن تتخذ مزيدا من الخطوات لتقديم المساعدة التقنية من أجل تيسير تعزيز القدرات الوطنية.

وينبغي للدول كفالة امتثال التدابير المعنية بمكافحة الإرهاب التي تعتمدها لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص لحقوق الإنسان. ويتضمن ذلك اعتماد تدابير لحماية حقوق الضحايا والتعويض عن معاناتهم، وكلاهما أمران ينبغي النظر إليهما بوصفهما جانبا حاسما لمكافحة الإرهاب. ونلاحظ في ذلك الصدد، التركيز على حقوق الإنسان بصورة واضحة في القرارين ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ١٩٦٣ (٢٠١٠).

ولا يوجد الإرهاب بمعزل عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فهناك شبكات تشكل الجريمة المنظمة مصدراً هاما لمواردها المالية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وأنشطة التعدين غير القانونية، بالإضافة إلى الابتزاز والخطف أو القرصنة.

وبحكم طابعه، فإن تمويل الأعمال الإرهابية هو مسألة يجب على المجتمع الدولي اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة بشأنها. ولأجل منع الشبكات الإرهابية من تجميع الموارد المالية واللوجستية اللازمة لعملها، فنحن بحاجة إلى وضع تدابير شاملة تتضمن عناصر من الصكوك القانونية التي تعالج الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويخلق التمويل المولّد من العديد من الجرائم سيناريوهات جديدة تقتضي من الدول تضافر جهودها بغية وضع استراتيجيات شاملة لمعالجة المشكلة وإيجاد الحل لها.

ويرى بلدي أن اعتماد وتنفيذ وتعزيز أطر التعاون يوفر استجابة فعالة للإرهاب. وكولومبيا مشارك نشط في آليات جديدة ومتنوعة من التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف على حد سواء. وعلاوة على الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فإننا نعمل مع بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤخرا أفريقيا، بهدف تبادل الخبرات وبناء القدرات لمكافحة الجرائم عبر الحدود الوطنية التي ترتبط بالإرهاب بصورة أو بأخرى.

ونعتقد أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مواصلة المضي قدماً في جهوده المعنية بالكفاح ضد الإرهاب.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أهنئ أذربيجان بتولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأنا أقدر مبادرة أذربيجان لعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن مكافحة الإرهاب. وأرحب بقيادة الرئيس علييف لجلسة اليوم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لانضمام أذربيجان إلى عضوية الأمم المتحدة. كما أن أذربيجان عضو غير دائم في مجلس الأمن هذا العام. وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، بذلت أذربيجان جهودا جبارة، وحققت انجازات هائلة في التنمية الوطنية، وتؤدي دورا متزايد الأهمية في شؤون الأمم المتحدة. وقد أسهم ذلك بشكل إيجابي في تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها الكبير لذلك. وأرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام بان كي - مون اليوم.

يشكل الإرهاب تهديدا مشتركا للمجتمع الدولي. وتدين الصين الإرهاب وتدعم بقوة الجهود المبذولة لمكافحته بجميع أشكاله ومظاهره. وقد بذل المجتمع الدولي جهودا جبارة في مجال مكافحة الإرهاب، لكن القضاء على الإرهاب لا يزال بعيد المنال. فهو يظل يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وقد تطور من ناحية الشكل والوسائل. وفيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، أود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، ينبغي للدول الأعضاء التمسك بمعايير موحدة بشأن مسألة مكافحة الإرهاب. إن الأعمال الإرهابية، بغض النظر عن دوافعها، وأينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، ينبغي معارضتها بشكل لا لبس فيه ومعالجتها باتخاذ تدابير حازمة. يجب رفض المعايير المزدوجة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي معارضة أي شكل من أشكال التحريض على الإرهاب أو دعمه. ولن يؤدي اعتماد المواقف غير المتسقة على أساس مصلحة المرء سوى إلى حماية الإرهاب أو التواطؤ مع مرتكبيه، ما يعارض غرض مكافحة الإرهاب ويقوّض التعاون الدولي في ذلك الصدد.

ثانيا، يجب علينا معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للإرهاب على حد سواء بواسطة اتخاذ التدابير المتكاملة. وينبع الإرهاب من مجموعة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي لتدابير مكافحته التركيز على تعزيز التنمية، والقضاء على الاستقطاب والظلم الاجتماعي، وتسوية النزاعات الإقليمية بشكل مناسب. وغالبا ما يقترن الإرهاب بانتشار الفكر الانفصالي والكراهية والتطرف والعنف والتعصب. ولذلك ينبغي معالجته بطريقة شاملة. إن الاعتماد على الوسائل العسكرية لوحدها قد يؤدي بسهولة إلى نتائج عكسية.

ثالثا، من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن الاضطلاع بدور قيادي. ويجب علينا، في سياق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، أن نلتزم بميثاق الأمم المتحدة والأعراف الأساسية للقانون الدولي، وأن نحترم استقلال جميع الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وتؤيد الصين التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكذلك قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية. كما ينبغي تعزيز التنسيق فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يقوم تقديم المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء على احترام إرادة تلك الدول وخياراتها. ترحب الصين بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتأمل في أن يقدم المساعدة الهامة للدول الأعضاء في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية.

رابعا، يجب أن تستند جهود مكافحة الإرهاب إلى الحوار بين الحضارات وتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح. وينبغي للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب أن يعمل على تعزيز الحوار وتبادل وجهات النظر فيما بين مختلف الحضارات والأديان والأعراق، فضلا عن الاحترام المتبادل والتعايش المتناغم. ويجب علينا ألا نرسم خطوطا إيديولوجية في الجهود التي نبذلها لمكافحة الإرهاب، ونحن نعارض ربط الإرهاب بدول أو حكومات أو أعراق أو أديان معينة. ونعارض أيضا رعاية الإرهاب أو التواطؤ مع مرتكبيه على أساس أي ذرائع سياسية أو عرقية أو دينية.

إن الصين ضحية للإرهاب، وتواجه تهديدات إرهابية شتى، وبصورة أساسية من عناصر من حركة تركستان الشرقية الإسلامية في الداخل والخارج، فضلا عن غيرها من الأفراد والجماعات الإرهابية الدولية. والصين مستعدة للمشاركة بنشاط في التعاون بشأن مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، وسنعمل بلا كلل تحقيقا لتلك الغاية.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نرحب ترحيبا حارا بكم، سيدي الرئيس. إن وجودكم لترؤس هذه الجلسة يشهد على التزامكم القوي بعمل مجلس الأمن، والأهمية التي نعلقها بشكل جماعي على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ولذلك، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لكم ولوفد أذربيجان على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة وقيادتكم الممتازة لأعمال المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

لم يعان أي بلد من الإرهاب قدر معاناة باكستان. تدين باكستان إدانة قاطعة الإرهاب بكل صوره ومظاهره، حيثما يجري وأيا كان مقترفه وأيا كان الطرف الذي يوجه ضده. كما ندين قتل المدنيين في أي مكان في العالم، سواء من خلال النشاط الإرهابي أو استخدام القوة غير القانونية أو غير المتناسبة. يجب أن تحترم جميع الجهود التي تبذل لمكافحة الإرهاب سيادة الدول وسلامة أراضيها وأن تتقيد تماما بالقانون الدولي. وجميعنا متفقون أيضا على أنه لا يجوز ولا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف بأي دين أو جنس أو عرق أو عقيدة أو نظام للقيم أو ثقافة أو مجتمع. ليس هناك تقاليد أو عقيدة دينية تشجع على الأعمال الإرهابية أو تلهم القيام بها.

تؤكد باكستان من جديد التزامها بتعزيز التعاون المتبادل في مجال مكافحة الإرهاب. إن الاتساق والتنسيق ضروريان كي يحقق المجتمع الدولي النجاح في مكافحته للإرهاب. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد باكستان استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والتوازن في تنفيذها. على المجتمع الدولي معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، التي تشمل الصراعات الطويلة الأمد التي لم تحل، والعدوان والاحتلال الأجنبي وإنكار حق الشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، والظلم الاجتماعي والاقتصادي، والتهميش والعزل السياسي. إن الاستمرار في إنكار الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب لن يؤدي إلا إلى الإضرار بنا مجتمعين. من الضروري تجنب السياسات التي تثير الإحساس بالغربة لدى الناس وتجعلهم عرضة للتطرف، ومن الضروري أيضا معالجة البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في المناطق التي تواجه تحدي التطرف.

وتؤيد باكستان تماما مراعاة المبادئ القانونية في تنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب. ونؤيد إصلاح إجراءات لجان مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن من أجل ضمان اتباع الإجراءات القانونية. ونرحب بالجهود الأخيرة التي بذلها المجلس في هذا الصدد من خلال قيامه بتعيين أمين مظالم للجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد

وكيانات، ونتوقع أن تستمر عملية الإصلاح من أجل زيادة تحسين الإجراءات.

لقد وسعت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب نطاق مكافحة الإرهاب لتشمل الجهد الأكبر المتمثل في التصدي للتطرف من خلال الحوار بين الثقافات. ومن شأن وجود التزام أكبر بمعالجة مشكلة تشويه صورة أديان معينة، ومكافحة التعصب والأفكار النمطية السلبية والتمييز على أساس الدين أو المعتقد، المساعدة في تنفيذ الاستراتيجية. في هذا العالم الذي يزداد عولمة، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى المزيد من الفهم والوئام وبناء الجسور بين جميع الثقافات والشعوب.

وللأمم المتحدة دور خاص تضطلع به في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. إن المنظمة وأجهزتها لمكافحة الإرهاب بحاجة إلى سياسات متسقة وإلى تحسين التنسيق فيما بين الوكالات. ونلاحظ أن الأمين العام، في آخر تقاريره عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/66/762)، أوصى بأن تنظر الدول الأعضاء في تعيين منسق لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة. نحن مستعدون وراغبون في تحليل هذه التوصية في إطار الجمعية العامة خلال الاستعراض المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي حين أننا نؤيد الاتساق المؤسسي للأمم المتحدة، فإننا نؤكد أيضا على أهمية احترام ولايات مختلف أجهزة المنظمة، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة.

نحن نقدر المساهمة الإيجابية لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في تحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. ونأمل أن يساعد مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي أنشئ بفضل مبادرة من المملكة العربية السعودية، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في تعزيز جهودها التنسيقية.

إن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب هو حقا هدف نبيل. إن باكستان تفي بالتزاماتها الدولية، وخاصة التزامها بتنفيذ مختلف اتفاقيات مكافحة الإرهاب، بقدر كبير من المسؤولية. لقد صدقنا على ١٠ من ١٣ اتفاقية للأمم المتحدة تتعلق بالإرهاب، ونحن أيضا من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠. وباكستان طرف في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وسنت قانونا بالغ الأهمية لمكافحة غسل الأموال. وقد أنشئت وحدة للرصد المالي في مصرف الدولة بنك الدولة في باكستان لرصد المعاملات المالية المشبوهة. وجرى مؤخرا تجميد ٦٤ حسابا مصرفيا قيمتها حوالي ٧٥٠ مليون روبية باكستانية.

وقد اعترف المجتمع الدولي بدور باكستان وتضحياتها في مجال مكافحة الإرهاب – وهو المشكلة التي زادت حدتها على مدى السنوات بسبب الصراع المستمر منذ عقود وعدم الاستقرار في أفغانستان. نحن بحاجة إلى استمرار التعاون والدعم لجهودنا في مجال مكافحة الإرهاب. لقد نشرت باكستان قوات قوامها ١٦٠ ٠٠٠ جندي على حدودها مع أفغانستان وأقامت ٨٢٢ نقطة حدودية لاعتراض تنظيم القاعدة وعناصر الطالبان. على المجتمع الدولي التزام بمواصلة الالتزام بمساعدة أفغانستان على استعادة السلام والاستقرار الدائمين.

وفي الختام، إن مكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية ينبغي الوفاء بها بروح من التعاون والتفاهم وبحس متواصل بانتمائنا إلى إنسانية واحدة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ أذربيجان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد وترؤس جلسة اليوم. يرسل وجودكم هنا إشارة مهمة بشأن الأولوية التي يوليها بلدكم لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وهي أولوية تتشاطرها المملكة المتحدة.

تحتل الأمم المتحدة مكان الصدارة في جهود مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ونحن نحيي تلك الجهود، والالتزام الذي تبديه الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بمكافحة الإرهاب. إن الإرهاب ظاهرة عالمية تتطلب استجابة عالمية، والأمم المتحدة تحتل مكانة فريدة لقيادتها. ونحن نرحب بالجهود الجاري بذلها للاستفادة من الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، ومعالجة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى التطرف العنيف واتخاذ تدابير عملية لمنع وقوع الهجمات الإرهابية.

أريد أن أشير إلى نقطتين رئيسيتين في مناقشة اليوم. أولا، إن الجزاءات أداة رئيسية في استجابة الأمم المتحدة للإرهاب الدولي، وعمل لجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، واللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، أساسي لتلك الاستجابة. وترحب المملكة المتحدة بالمزيد من التحسينات التي اعتمدت لضمان بقاء الإجراءات في نظام الجزاءات المفروضة ضد تنظيم القاعدة عادلة وواضحة. يضطلع أمين المظالم لنظام الجزاءات المفروضة ضد تنظيم القاعدة بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة الكامل لمكتب أمين المظالم. وفي الوقت نفسه، يجب أن تنفذ الجزاءات بفعالية وبصرامة. ولذلك فإننا نرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء تحقيقا لتلك الغاية.

ثانيا، أريد أن أسلط الضوء على أهمية التنسيق – ما وصفه الأمين العام في وقت سابق ”بالعمل يدا واحدة“.

هناك عدد كبير من الهيئات الدولية المنخرطة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي نشاط بهذا المستوى، يمثل التنسيق الفعال عاملاً أساسياً.

إن الموارد محدودة بالضرورة، ويجب أن نتأكد من أننا نحقق أفضل النتائج من عملنا الجيد. توفر دعوة الأمين العام إلى تعيين منسق لمكافحة الإرهاب فرصة ممتازة لتشكيل استجابة الأمم المتحدة للإرهاب. إنها خطوة مهمة إلى الأمام تؤيدها المملكة المتحدة تأييداً قوياً. ويجب أن نكفل أن تتوفر لذلك المنصب الولاية الصحيحة لإضفاء الاتساق والتماسك على عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. ونحتاج إلى التفكير بعناية في أفضل الطرق لإدارة الموارد من أجل بلوغ تلك النتيجة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نحافظ على تركيز جهودنا. ولأجل تلك الغاية، نرحب باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن تساعد المواضيع التي يغطيها الاستعراض في إرشاد التوجه الاستراتيجي للأمم المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهاب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى المملكة العربية السعودية على مساهمتها من أجل إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

للأمم المتحدة دور فريد وحيوي في مكافحة الإرهاب. وأود أن أؤكد أن المملكة المتحدة ستواصل العمل عن كثب مع جميع الشركاء لكفالة أن تكون الأمم المتحدة مجهزةً التجهيزَ الملائم لأداء مهمتها.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أسمحوا لي بأن أرحب بكم ترحيباً حاراً، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن. إن حضوركم في

المجلس بالتأكيد لحظة تاريخية، إذ يصادف تولي أذربيجان رئاسة مجلس الأمن لأول مرة في تاريخها. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا العميق لكم، سيدي، ولوفدكم، على تنظيم جلسة اليوم عن هذا الموضوع المهم، ألا وهو الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وعلى اضطلاعكم برئاسة الجلسة.

أود أيضاً أن أنوه بمشاركة وزراء ومسؤولين كبار من ألمانيا وتوغو وكولومبيا والمغرب والاتحاد الروسي في جلسة اليوم. إن مشاركتهم وبياناتهم القيمة دليل على أهمية الموضوع للمجتمع الدولي. وندين كذلك بالشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والمتعمقة.

اليوم، يشكل الإرهاب أخطر تحدٍ للسلم والأمن الدوليين. وعلى مر السنوات، تغير المشهد المرئي للإرهاب الدولي تغييراً واسعاً. وفي عالمنا المعولم، تعولم الإرهابيون أيضاً من حيث الطَّوْل والأنشطة، وأصبحوا قادرين على شن حرب غير متناظرة على المجتمع الدولي. وقد أنشأ الإرهابيون روابط مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأصبحت صلتهم الحقيقية بالاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة راسخة الآن. ولا يزال لتمويل الإرهاب وغسيل الأموال غير المشروع، والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة علاقة متداخلة ضمن شبكة معقدة من العلاقات الخطيرة.

هناك أيضاً خطر متزايد من احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها بأيدي الإرهابيين، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم التحدي الأمني الخطير القائم على المجتمع الدولي. في عصر اليوم القائم على الإنترنت، هناك أيضاً سوء الاستخدام المتزايد للفضاء الإلكتروني والتكنولوجيات ذات العلاقة من قبل الإرهابيين وأعوانهم، لأغراض الاستقطاب والتدريب والتمويل والتخطيط والتحريض والإعداد لما يقومون به من أنشطة.

لذا تتطلب الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الإرهاب تعاوناً دولياً وإقليمياً أكبر مما استطاع المجتمع الدولي أن يبلغه حتى الآن. إن التعاون الدولي والإجراءات المنسقة ضد الإرهابيين وداعميهم، بما في ذلك التفكيك الكامل للملاذات الآمنة للإرهابيين، ومعاقلهم، وحقول تدريبهم وهياكلهم للدعم المالي والإيديولوجي، شروط لا بد منها لإلحاق الهزيمة بهذه الآفة.

لقد واجه بلدي الهند نفسه آفة الإرهاب على مدى عقود عديدة. وبالفعل تعرضت منطقتنا بكاملها، منطقة جنوب آسيا، للدمار بفعل الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها كبريات الجهات الإرهابية الفاعلة في العالم، سواء كانت تنظيم القاعدة أو عسكر طيبة أو جماعة الدعوة، أو عناصر من طالبان، وغيرها. وما انفك الإرهاب والتطرف والراديكالية تشكل تحدياً خطيراً للسلام والتقدم والازدهار في المنطقة.

تدين الهند جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بأشكالها وتجلياتها كافة، بغض النظر عن البواعث التي تساق لتبريرها. لقد ظللنا في موقع الصدارة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. والهند تشارك في المبادرات المناهضة للإرهاب الدولي، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وندعم دعماً كاملاً جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، والتي تساعد، فوق ذلك، على كفالة التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، والتنفيذ الشامل والمتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

نحن نؤيد أيضاً المعيارين الحاصلين على توافق الآراء، الواردين في الوثيقة الختامية المعتمدة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في الاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، التي تولت الهند رئاستها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. تمثل الوثيقة الختامية (S/2011/689، المرفق) معلماً تاريخياً رئيسياً في توفير توجه استراتيجي لعمل اللجنة الرامي إلى تعزيز قدرة الدول في مجال جهودها لمكافحة الإرهاب. وهي ترفع معلم مكافحة الإرهاب إلى مستوى أعلى، وتحث جميع الدول الأعضاء على كفالة عدم التسامح المطلق مع الإرهاب، واتخاذ إجراءات عاجلة للوقاية من الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله وتجلياته من خلال التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاجتهاد في تنفيذ ذلك النهج في جهودها لمكافحة الإرهاب.

ونعتقد أن الإرهاب لا يمكن مكافحته بوسائل إنفاذ القانون وحدها. فالوقاية ضرورية أيضاً. ستتضمن الاستجابات الفعالة بالضرورة جوانب أخرى من السياسات القانونية والاجتماعية، ومن بينها عناصر رئيسية تتمثل في التنمية والتعليم والاندماج الاجتماعي، والتسامح، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العام ٢٨٨/٦٠) وثيقة شاملة تتضمن العديد من الجوانب في ركائزها الأربع، وتوفر الإرشاد للدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية عامة بصورة متوازنة ومتكاملة.

وبالرغم من التحديات الصعبة في مكافحة الإرهاب، فقد تحق تقدم كبير خلال العقد الماضي بتعزيز التعاون وتحسين التضامن وتيسير الحوار بين الدول الأعضاء في جهودها الرامية لمكافحة تهديد الإرهاب. واضطلعت الأمم المتحدة بدور حيوي في بناء قدرات الدول الأعضاء. تحتاج الدول إلى المساعدة للوفاء بواجباتها المترتبة عليها بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي تكون أطرافاً فيها، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب والقرارات الأخرى ذات الصلة. ونشيد بجهود والتزام وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الهيئات التابعة لمجلس الأمن، في مجال تطوير قدرات البلدان في ذلك الصدد.

بالرغم من أن مجلس الأمن قد ظل راسخاً في محاربته للإرهاب الدولي، فإن عليه أن يحسن من مستوى التعاون الدولي على مكافحة ذلك التهديد بصورة حاسمة. ونحث الهيئات التابعة للمجلس التي لديها ولايات لمكافحة الإرهاب على مواصلة تحسين حوارها الجاري مع الدول الأعضاء والمانحين والمستفيدين بشأن تيسير المساعدات التقنية لبناء القدرات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. كما نرحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام مؤخراً ودعا فيها الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء منصب منسق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونعرب عن رغبتنا في الانخراط الكامل في كل المداولات الرامية إلى الإمعان في تحسين التماسك المؤسساتي لجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

تعتقد الهند اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز إطارها المعياري من خلال اعتماد اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي. ولا يسعني إلا أن أردد دعوة الأمين العام بأن الوقت قد حان لاعتماد هذه الاتفاقية.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إن حضوركم شخصيا، الرئيس علييف، هنا اليوم لهو تعبير عن الأهمية التي توليها دولتكم لمكافحة آفة الإرهاب على الصعيد العالمي. ووفد بلدي يرحب بكم في المجلس اليوم ويشكركم على ترؤس هذه الجلسة. ونود أيضا أن ننوه

بجلوس العديد من الوفود الرفيعة المستوى حول الطاولة اليوم. كما نشكر الأمين العام على بيانه.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا دائما للعالم، ونحن نعتقد أنه من المناسب أن يعيد المجلس بشكل مستمر تقييم الطائفة الواسعة من التدابير المتاحة له لمكافحة الإرهاب. وجنوب أفريقيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقتل المدنيين الأبرياء غير مقبول أبدا. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي من خلال المحافل المتعددة الأطراف ووفقا لحقوق الإنسان والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

والأمم المتحدة لها دور محوري في تنسيق الجهود الدولية لمحاربة آفة الإرهاب القاتلة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تحشد الدول الأعضاء مواردها في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي وينبغي تعزيز النظام المتعدد الأطراف للتعامل مع تلك الجهود. كما ينبغي لنا تجنب إغراء إيجاد هياكل موازية خارج الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى الازدواجية والتنافس واستنفاد الموارد المحدودة التي كان يمكن استخدامها لتعزيز استراتيجيات الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وجنوب أفريقيا ترى أن الإرهاب لا يمكن هزيمته عسكريا أو بشكل أحادي الجانب. فثمة حاجة ملحة إلى التركيز على الأسباب الجذرية العميقة للإرهاب ووضع استراتيجيات تعاونية لمواجهة تحديات الإرهاب. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز الجهود المتضافرة والمتواصلة من أجل حل الصراعات ذات الصلة بالإرهاب في جميع أنحاء العالم.

نعرب عن قلقنا إزاء الانتشار المنفلت للأسلحة والذخائر في منطقة الساحل، والناتج عن الصراع الليبي. ويرتبط ذلك ارتباطا مباشرا بزيادة أنشطة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقتي الساحل وغرب أفريقيا، وهو ما يشكل تهديدا للسلام والأمن ويقوض الجهود التي بُذلت حتى الآن لتحقيق الديمقراطية والسلام والاستقرار. وينبغي أن تشمل الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب أيضا التزاما عالميا مشتركا بالقضاء على الفقر والتخلف الاجتماعي والاقتصادي. والتدابير المضادة لا يمكن أبدا أن تكون مستدامة إذا لم يتم التصدي لهذه العوامل في ما يتعلق بمبادرات مكافحة الإرهاب.

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لا تزال منبرا جماعيا مفيدا ومرنا لتوجيه استجابة المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب. وهي توفر استجابة شاملة ومتعددة الأوجه في مواجهة التحدي، تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتقر الاستراتيجية بأن من المهم معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ليس في حد ذاتها فحسب، ولكن أيضا في إطار استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تستند الاستراتيجية إلى توافق الآراء الدولي حول أن الإرهاب لا يمكن أن يُنسب لأي دين بعينه أو إلى ثقافة بعينها.

وجنوب أفريقيا مقتنعة بأن فرص نجاح الجهود الدولية لدعم مبادرات مكافحة الإرهاب ستكون أفضل إذا ما ركزت أيضا على التعاون والتنسيق الإقليميين. وعلى جميع البلدان والمناطق دون الإقليمية وضع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في سياقها وجعلها مفيدة لها فيما تتعامل مع الطائفة المتنوعة من الجهات المحلية الفاعلة اللازمة لتنفيذها بنجاح. واتباع نهج حل واحد يصلح لجميع الحالات لن يجدي نفعا.

وفي هذا الصدد، ننوه بالمبادرات المشتركة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي في تنفيذ الاستراتيجية، وبتعاونهما الوثيق مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجنة مكافحة

الإرهاب. ونقدر أيضا توفير المساعدة الفنية للبلدان والمنظمات الإقليمية التي يتعين عليها التصدي للتحديات ذات الصلة بالإرهاب، والتعاون معها.

ينبغي زيادة التفاعل والتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لضمان أن تكون الإجراءات التي تتخذها مختلف الهياكل في مجال مكافحة الإرهاب متكاملة، وليست متنافسة أو يعيبها الازدواج. وجنوب أفريقيا تحيط علما باستعراض هياكل الأمم المتحدة القائمة لمكافحة الإرهاب وإعلان الأمين العام مؤخرا عن تعيين منسق لمكافحة الإرهاب. وفي سياق إنشاء هذا المنصب، من المهم توضيح ولاية ونطاق عمل المنسق، وكذلك العلاقة بين المنسق وهياكل الأمم المتحدة القائمة للتعامل مع الإرهاب، ولكل منها ولايتها الخاصة. ووفد بلدي يرى أنه ينبغي تقييم إنشاء أي مكتب جديد على أساس إسهامه في تيسير الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وليس تكرار الهياكل القائمة أو إلقاء أعباء إضافية على كاهل الدول الأعضاء، ولا سيما دول العالم النامي.

والاستفادة من التضامن والتعاون الدوليين القائمين هي مفتاح التقدم في التصدي لآفة الإرهاب. ولذلك، من المهم أن نواصل جهودنا من أجل الانتهاء من إعداد الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي بالتوصل إلى اتفاق على تعريف للإرهاب. ونشجع الوفود على المشاركة في الأنشطة التي تهدف إلى الانتهاء من إعداد مشروع الاتفاقية، بما في ذلك المناقشات حول تقديم مشروع قرار.

وعلى نحو ما تؤكد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن احترام حقوق الإنسان عنصر أساسي في جهودنا لمكافحة الإرهاب. فليس من الممكن أن يُدعى التفوق الأخلاقي مع انتهاك حقوق الإنسان الأساسية والمساس بالقوانين لتحقيق مصالح سياسية. ولا يمكننا أن نلزم الصمت حيال تجاهل الحقوق وتعرض الأفراد للاحتجاز غير القانوني والتعذيب والاغتيال. وينبغي دعم المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

ويتعين أن تكون لجزاءات مجلس الأمن القدرة على تحمل التدقيق القانوني، بما فيه ما يتعلق بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ولذلك، نرحب بالجهود المبذولة لتحديد إجراءات عادلة وشفافة لاستخدامها في عمليات الإدراج في القوائم والرفع منها. وبالمثل، فإن مكتب أمين المظالم يقوم، بدعم من أعضاء مجلس الأمن، بدور هام في تعزيز شرعية ومصداقية عمل لجان الجزاءات.

وختاما، نود أن نؤكد على أن جدول أعمال الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ينبغي أن يركز بشكل خاص على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عميقة الجذور التي تشكل تربة خصبة لانتشار الإرهاب في مختلف أنحاء العالم. ونريد أيضا أن نعرب عن تأييدنا للبيان الرئاسي المقرر اعتماده في نهاية جلسة اليوم.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، نشكركم على مبادرتكم، من خلال بعثتكم الدائمة لدى الأمم المتحدة، بتنظيم جلسة اليوم وبتشريفنا بترؤسها شخصيا. كما نعرب عن امتناننا للمذكرة المفاهيمية التي أعددتموها (S/2012/281، المرفق)، والتي ستوجه بلا شك مناقشة اليوم. كما نشكر الأمين العام على حضوره وعلى المعلومات التي قدمها.

إن حكومة غواتيمالا ترفض رفضا قاطعا جميع أعمال الإرهاب وتؤكد مجددا التزامها بمنع ومكافحة هذه الآفة. ومن دواعي الإحباط أن نجد أن الإرهاب بتجلياته ومواقعه المختلفة يواصل انتشاره بل ويزداد شدة. وعدد الأحداث والضحايا في ازدياد، على الأقل في بعض أجزاء

العالم، مخلفة آثارا مأساوية من القتلى والجرحى الذين يكونون دائما تقريبا من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء. والأساليب المستخدمة تصبح بشعة على نحو متزايد وما من أحد، ولا حتى من موظفي الأمم المتحدة وممثلي المؤسسات الإنسانية، بمنأى عن خطر التعرض لعمل إرهابي.

كما أن الظاهرة لا تعترف بالحدود. ولهذا السبب، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية في التصدي لها. وفي هذا الصدد، ننوه بالتقدم الهام الذي تحقق في مجال مكافحة الإرهاب، ولكن الأدلة تشير إلى أنه يمكننا بل ويجب علينا فعل أكثر من ذلك بكثير.

وتماشيا مع رفضنا للإرهاب، صدقنا حتى الآن على ١٢ صكا عالميا مطبقا حاليا وعلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا قانون لمكافحة تمويل الإرهاب وأنشأنا لجنة رئاسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إننا حاليا بصدد إدراج الأفعال الإرهابية الواردة في الاتفاقيات العالمية في تشريعاتنا الوطنية، وقد أعددنا مشروع قانون لمكافحة الإرهاب الدولي، الذي يجري حاليا النظر فيه في اللجان الملائمة داخل الكونغرس.

إننا ندرك جيدا ضعف جميع الدول في جميع الأقاليم، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، ضعيفة أم قوية، أمام الإرهاب وعواقبه. ويتعين من ثم أن يركز أي نقاش لهذه المسألة المهمة ليس فحسب على التهديد الذي يطال بلدا معينا، بل على استجابة متضافرة من قبل جميع البلدان.

سيدي الرئيس، لقد طرحتم في مذكرتكم المفاهيمية سبلا مختلفة لتعزيز التعاون الدولي فيما يخص تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب. في ذلك الصدد، نود إبداء الملاحظات التالية.

أولا، نود رؤية تركيز أكبر على التدابير الرامية إلى الوقاية من الإرهاب. ونعتقد أنه يتعين علينا تفادي تركيز مجمل اهتمامنا على تدابير الأثر الرجعي، خصوصا الجزاءات. في ذلك الصدد، فإننا نعتقد أن الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، أي أسبابه الجذرية، تمثل عنصرا أساسيا من عناصر التدابير الوقائية التي يتعين النظر فيها على أساس الأولوية.

ثانيا، يتمثل واحد من الدروس العديدة المستخلصة على مدى الخمسة عشر عاما الماضية في عدم إمكانية التصدي للإرهاب عن طريق القوة العسكرية بشكل حصري. ورغم أن الإرهاب عمل جنائي وغير مبرر، يتعين أن تتوافق جميع التدابير الرامية إلى التصدي له، بشكل تام مع القانون الدولي، خصوصا المعايير الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. وتكتسي شرعية الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أهمية حاسمة.

ثالثا، في خضم جعل التعاون الدولي ركيزة أساسية للجهد العالمي الرامي إلى القضاء على الإرهاب، من المهم الأخذ بعين الاعتبار: التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والتعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة. فيما يخص الأخيرة، ستضطلع الجمعية العامة هذا العام بالاستعراض الثالث لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسوف يسهم ذلك الاستعراض أيضا في تعزيز قدرات مجلس الأمن بوصفه طرفا فاعلا رئيسيا في المنظومة. وفيما يخص الجانب الأول، فإننا ننتظر باهتمام النظر في اتخاذ تدابير إضافية ترمي إلى تعزيز تنسيق المنظمة واتساقها وفعاليتها وشفافيتها، بغية الاستجابة الملائمة لاحتياجات الدول وأوضاعها الخاصة، والاستفادة إلى أقصى حد من العلاقات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

رابعا، إننا نعتقد أنه من الضروري إبرام اتفاقية عامة بشأن الإرهاب في أقرب وقت ممكن، خصوصا بالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة. ونعتقد أنه يتعين أن

تشمل القيمة المضافة للاتفاقية العامة، التي من شأنها تكملة الصكوك القائمة من أجل التصدي للإرهاب الدولي، العناصر التالية.

يمكن لاتفاقية عامة الإسهام في منع الإفلات من العقاب لمَن يرتكبون أفعالا إرهابية، إذ إنه يشكل في الوقت الحالي أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. وستيسر التعاون وتبادل المساعدات القانونية بين الدول، من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. وستوفر تعريفا للإرهاب يسمح بالتصنيف العالمي لتلك الأفعال المشينة. كما ستضيق أيضا الفجوات القائمة في عمل مجلس الأمن، خصوصا فيما يتعلق بلجنة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتدابير المتخذة من جانب لجنة الجزاءات.

خامسا، إننا نعرب عن تضامننا مع ضحايا الإرهاب والناجين منه. ونرحب بالتوجه صوب إضفاء البعد الإنساني لضحايا الإرهاب.

أخيرا، يدعم وفد بلدي دعما كاملا البيان الرئاسي المقترح، الذي سيجري اعتماده في نهاية هذه الجلسة.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي أذربيجان رئاسة المجلس وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن مكافحة الإرهاب. لا بد من أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

كما أكد الأمين العام في بيانه، فقد مرّ أكثر من ١٠ سنوات على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، ويجب علينا أن نواصل العمل بلا هوادة لمكافحته. إن هذه المسألة، التي كانت واحدة من أولوياتنا خلال رئاستنا لمجموعة البلدان الثمانية عام ٢٠١١، تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لفرنسا التي تأثرت مؤخرا بتلك الآفة على أراضيها.

لقد تطورت التهديدات الإرهابية، التي باتت أكثر حضورا منها في أي وقت مضى؛ وتحديدا، أصبح نطاقها إقليميا أكثر. فالكثير من الجماعات المحلية مرتبطة بتنظيم القاعدة أو تسعى لتحقيق أهدافها. وتؤثر تلك التجمعات غير المتبلورة على الأمن والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية لمناطق بأكملها، في منطقة الساحل – اليوم على وجه الخصوص – واليمن، وفي القرن الأفريقي وآسيا الوسطى وجنوب آسيا.

وتأثرت منطقة الساحل كثيرا، كما أظهرت أحداث الأسابيع القليلة الماضية باحتلال مدن في شمال مالي من قبل الجماعات الإرهابية ومن يدعمونها. نلاحظ أن تلك الجماعات، أينما وجدت، تستفيد من نقاط الضعف التاريخي للدول المستهدفة وتستغلها من أجل خلق ملاذات آمنة، يمكن استخدامها بعد ذلك كقواعد خلفية لعمليات تستهدف دولا مجاورة.

لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي في مواجهة خطر توسع البؤر الإقليمية للتطرف العنيف. ولكي نتصدى لذلك التحدي، يجب على المجتمع الدولي العمل معا وإعطاء الأولوية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب على هذه الاستراتيجيات أن تعالج المسألة على نحو شامل. وبالتالي فإن القضاء على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب يتطلب تنفيذَ ليس السياسات الأمنية فحسب، ولكن أيضا برامج التنمية والحكم الرشيد. ويمكن أن يتم ذلك، على سبيل المثال، بوضع استراتيجيات إقليمية. وهذا هو النهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي، الذي تتضمن استراتيجيته في الساحل مسارا أمنيا ومسارا للتنمية.

وأعتقد أن عنصرين من عناصر استراتيجيات مكافحة الإرهاب يكتسيان أهمية بالغة: بناء القدرات وتعزيز سيادة القانون، لأنهما يوفران للدول التي تتعرض للتهديد اتباع نهج طويل الأجل. كما نعلم جميعا، عندما تفتقر سلطات الدولة إلى الموارد، فكثيرا ما يستغل الإرهابيون هذه الحقيقة. يجب أن يوضع تحت تصرف هذه الدول التي تتعرض لتهديد أنشطة الجماعات الإرهابية على أراضيها، الوسائل الضرورية لتفكيك شبكات الإرهاب وإحباط الهجمات. ويجب على تلك الدول أن تشرع أيضا في التعاون على الصعيدين السياسي والعملي، وخاصةً على الصعيد الإقليمي.

ومع ذلك، فإن من المهم أيضا أن تتوفر لها الوسائل والمساعدة التقنية اللازمة لتمكينها من محاكمة الإرهابيين وإدانتهم، في ذات الوقت الذي تلتزم فيه بحقوق الإنسان. وتسهم فرنسا في هذه الجهود العالمية، على سبيل المثال، من خلال تقديم الدعم لإنشاء المراكز القضائية المعنية بمكافحة الإرهاب في موريتانيا والنيجر، وتدريب للقضاة.

وتولي فرنسا أهمية كبيرة لجهود مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، وهو دور لا بديل له ولا غنى عنه. وقد مكّنتنا الأمم المتحدة من وضع إطار دولي سليم لمكافحة الإرهاب. وأقصد على وجه الخصوص قرارات المجلس ذات الصلة، بدءا من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والعديد من اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها ذات الصلة، فضلاً عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي أيدنا إنشاءها في عام ٢٠٠٦ من قبل الجمعية العامة. وتدل هذه السلسلة من النصوص على التوافق في الآراء على الصعيد الدولي حاليا بشأن مكافحة الإرهاب.

وبالطبع إنشاء القواعد ليس كافيا. فنحن بحاجة إلى تعزيز إجراءات محددة لمكافحة الإرهاب. تحقيقا لتلك الغاية، يجري الآن تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات تحت رعاية الأمم المتحدة، مثل الأنشطة الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرامج المساعدة التقنية التي تقدمها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب. وأرحب بالعمل المقدّر الذي اضطلعت به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، المعنية بتحليل وتقييم الحالة في الدول، وتيسير وضع برامج المساعدة التقنية، والعمل على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب.

وإذ نقترب من الاستعراض السنتاني للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب – الذي سيعقد في الأسابيع القليلة المقبلة–، فإن من الضروري مواصلة العمل لتحسين الهيكل المؤسسي لهيئات الأمم المتحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب. ونؤيد في هذا الصدد، اقتراح الأمين العام بشأن تعيين منسق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي الواقع فإن ذلك أمراً حيوياً لتحسين التنسيق الدولي، وخاصةً عبر فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي توفر الإطار المناسب.

وينبغي أن يتحقق تحسين ذلك التنسيق على مستويين. أولا، ينبغي القيام بذلك في إطار الأمم المتحدة، بغية تجنب تكرار المبادرات والسماح للتآزر. ثانيا، ومع ذلك، ينبغي أن يكون هناك أيضا تنسيق مع المؤسسات في الخارج، مثل الاتحاد الأوروبي أو المنتدى العالمي، وكذلك مع المنظمات الأخرى ذات الكفاءة في مجال مكافحة الإرهاب، مثل الإنتربول. وتلك هي الطريقة التي نكفل بها تماسك العمل الدولي، والوضوح في عمل الأمم المتحدة في هذا المجال على حد سواء.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم كثيرا، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة في الوقت

المناسب، وعلى تشريفكم لنا بحضوركم في رئاستها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي- مون على بيانه الافتتاحي.

لا يزال الإرهاب الدولي يشكل تحديات هائلة للمجتمع الدولي، الأمر الذي يتطلب بذل جهود منسقة على نحو متزايد لضمان منعه والتصدي له بشكل فعال. ويدعو البيان الرئاسي الذي نحن بصدد اعتماده بحق، إلى تعزيز التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك التحسينات التي طرأت في إطار منظومة الأمم المتحدة من جهة، وبين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك المجتمع المدني ووسائط الإعلام، من جهة أخرى. وأود أن أسلط الضوء على بعض الجوانب في هذا السياق، التي تستحق أن تولى اهتماما خاصا من وجهة نظرنا.

أولا، أشير إلى ضرورة تشجيع ومساعدة الدول على وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب. ويجب ألا تكرس تلك الاستراتيجيات لتطبيق القانون ولنهج رد الفعل فحسب، بل أيضا لمعالجة الظروف المؤدية إلى التطرف وتجنيد الأفراد لأغراض إرهابية. وعليه، يجب أن تتضمن تلك الاستراتيجيات بذل جهود وقائية متواصلة واتخاذ تدابير ذات طابع هيكلي شامل. وعلاوة على ذلك، فعندما يتعلق الأمر بنهج وقائي من هذا القبيل، فإننا نولي أهمية كبيرة لتعزيز ثقافة عالمية من التفاهم المتبادل والتسامح بين مختلف الثقافات والأديان والطوائف. ونود في هذا الصدد، أن نؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به تحالف الحضارات في الأمم المتحدة، بما له من استراتيجيات وطنية وإقليمية تهدف إلى خلق وتعضيد ثقافة المشاركة والتسامح من أجل تعزيز التنوع.

ثانيا، نحن نقدر كثيرا الاهتمام الذي نوليه لتعزيز برامج المساعدة التقنية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، التي تقدم بناء على طلبات الدول والمناطق الأشد تضررا من الإرهاب. وفي رأينا فإن أبعاد وخطورة التحديات التي تواجه تلك الدول والمناطق جراء الإرهاب والأعمال الإرهابية تقتضي توفير المساعدة الدولية بصورة أكثر اتساقاً، وبالشكل الأنسب والأكثر فعالية. تحقيقا لتلك الغاية، فإن النهج الإقليمية تبدو الإطار الأكثر فعالية في كثير من الأحيان، عبر تعزيز الحلول الإقليمية التي تتناسب بشكل أفضل مع الواقع الميداني، وتوضع بطريقة فعالة بهدف الاستجابة للتحديات المماثلة، والبناء على نقاط القوة والقدرات المشتركة.

ثالثا، نحن نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها بشأن الترابط المتزايد في بعض المناطق من العالم، بين جماعات الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما فيها تلك المتورطة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وأعمال القرصنة والسطو على البحر، وغسل الأموال والاتجار بالبشر.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نؤكد مجددا على الأهمية الخاصة لكفالة اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب في إطار الامتثال التام لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، وخاصةً القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي. وفي رأينا أيضاً أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون أداة فعالة للغاية لمحاربة التطرف والتصدي للمبررات والنداءات الصادرة عن الجماعات الإرهابية.

وفي هذا الصدد، وإذ نشير على وجه التحديد إلى نظام الجزاءات المتعلق بالإرهاب عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، يسرنا أن نعرب عن تقديرنا للتحسينات الملحوظة التي حققها مكتب أمينة المظالم فيما يتعلق بعدالة ووضوح إجراءات رفع الأسماء من القائمة. ونغتنم الفرصة مرة أخرى،

لتسليط الضوء على الدور النشط الذي تضطلع به أمينة المظالم والقاضية بروست كيمبرلي فيما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع ولايتها. وفي رأينا أن إمكانية إدخال هذه الخطوة الإيجابية في إطار نظم الجزاءات الأخرى التابعة للأمم المتحدة تستحق مزيدا من النظر فيها بعين الاعتبار.

ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة، وعلى نحو أكثر فعالية، بما في ذلك هذا المجلس، بهدف النهوض بجدول أعمال الجهود الوقائية العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. ولدى الأمم المتحدة مجموعة واسعة من الهياكل، سواء في المقر أم في الميدان، وهي في رأينا هياكل يمكن استخدامها في هذا المجال بطريقة أكثر تنسيقا وتفاعلا.

ونرحب بجميع التدابير التنظيمية والتنفيذية التي اتخذت حتى الآن، غير أننا نشجع إجراء المزيد من التعديلات التي من شأنها أن تعزز التفاعل بين جميع هيئات الأمم المتحدة المشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الجهود الوقائية المبذولة لمكافحة الإرهاب. ومن بين هذه التدابير، وعلى نحو ما ورد في عدة مناسبات في الماضي، فإن من رأينا أنه ينبغي إعطاء بعثات الأمم المتحدة السياسية ومكاتبها السياسية العاملة في هذا المجال – التي هي في مركز ملائم بشكل خاص يمكنها من تقييم مخاطر الإرهاب وأشكال التطرف والعنف – الولايات والموارد اللازمة لتمكينها من تقديم المشورة والمساعدة في الجهود الوقائية المناسبة. وينبغي أن تعمل هذه البعثات والمكاتب بوصفها حلقة وصل بين الميدان والهياكل ذات الصلة بمكافحة الإرهاب في المقر، مثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرهما. ونحن على استعداد للمشاركة في مزيد من التفكير في كيفية تعزيز دور وقدرات بعثات ومكاتب الأمم المتحدة في تعزيز هذا الجانب الوقائي لمكافحة الإرهاب.

وكما هو الحال مع العديد من التهديدات الدولية الأخرى، فإن الجانب الوقائي يشكل عنصراً هاماً لتحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب في الأجلين القصير والطويل معاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيسا لجمهورية أذربيجان.

يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وللتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، والاستقلال السياسي، ولسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، بالإضافة إلى تهديد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول الأعضاء.

وتدين أذربيجان بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونعتبر كل الأعمال الإرهابية جرائم خطيرة يجب إدانتها إدانة ومحاكمة مرتكبيها. ويجب ألا يُسمح للإرهابيين أبدا باختلاق ذرائع لتبرير أعمالهم. والأعمال الإرهابية كافة غير مبررة مهما كانت دوافعها.

إن الإرهاب متغير بطبيعته وطابعه. وفي العديد من الحالات، يرتبط الإرهاب ارتباطا وثيقا بالنزعة الانفصالية العدوانية والتطرف والجريمة المنظمة. والمناطق المتضررة من الصراعات المسلحة – لا سيما الأقاليم التي ترزح تحت الاحتلال العسكري الأجنبي – توجد الظروف المواتية لإقامة الشبكات بين الإرهابيين والأطراف النشطة في هذه الأقاليم.

لقد عانت أذربيجان من الإرهاب بشتى الطرق، بما في ذلك لما كانت هدفا مباشرا لنشاط إرهابي نفذ برعاية أجنبية. واقترفت جمهورية أرمينيا العشرات من الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين في أذربيجان وهياكلها الأساسية، مما أسفر عن مصرع أكثر من ٢ ٠٠٠ من

الآزريين. ونظمت أرمينيا تلك الأعمال بالمشاركة المباشرة لوكالاتها الأمنية مستعينة بالجماعات الإرهابية الدولية. وفي وخلال مرحلة احتدام الصراع بين أرمينيا وأذربيجان على منطقة ناغورنو كاراباخ، استخدمت أرمينيا على نطاق واسع الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين، اقترانا بالعدوان العسكري، لتحقيق التطهير العرقي. وتوجت تلك الأعمال الوحشية في شباط/فبراير ١٩٩٢ بإبادة سكان بلدة خوجالي، حيث قتل ٦١٣ من الأشخاص الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون. وقتل أكثر من ١٠٠ امرأة و ٦٣ طفلا. كما استهدفت أرمينيا المدنيين في أماكن تبعد بكثير عن منطقة الصراع، من خلال التدبير لتنفيذ أعمال إرهابية في وسائل النقل العام والمرافق الأساسية الحيوية، من قبيل التفجيرات بالقنابل في ميترو باكو في عام ١٩٩٤ وغيرها.

وعلى الرغم من أننا اليوم قادرون بصورة كبيرة على تحييد التهديد الإرهابي القادم من أرمينيا، فإن خطر الإرهاب الذي يشكله ذلك البلد لا يزال كبيرا. فنحن لا نزال نسمع بيانات علنية تؤيد بعض الأعمال الإرهابية باعتبارها أسلوبا عسكريا مشروعا، بما في ذلك استهداف المرافق الأساسية المدنية، لا سيما سدود أذربيجان لتخزين المياه وشبكات خطوط أنابيب النفط. وهذه الهجمات ستسفر بالتأكيد عن سقوط مئات الآلاف من الضحايا من السكان المدنيين. وقد أدمجت عناصر من التنظيمات الإرهابية الدولية داخل قطاع الأمن والدفاع الأرميني. ومن المثير للاندهاش أن نرى بلدا يزعم تشاطر القيم الأوروبية والعالمية يقدس عملاء تنظيمات الإرهاب الدولي باعتبارهم أبطالا، بل يقيم النصب احتفالا بهم.

إن سياسة التطهير العرقي للأزريين قد أسفرت عن احتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً، مما أوجد أكثر من مليون اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا الذين أخرجوا من ديارهم. واتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات تطالب بانسحاب القوات الأرمينية من الأراضي المحتلة. ولسوء الطالع، ظلت أرمينيا تتجاهل تلك القرارات طيلة ٢٠ سنة تقريبا.

تشكل الأراضي المحتلة بأذربيجان مصدر قلق بالغ من حيث ما تنطوي عليه من صلات بين الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف والجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وإمداد الأراضي المحتلة بأذربيجان بالأسلحة على نحو غير مشروع. وعلاوة على التهديد الإرهابي انطلاقا من أرمينيا، لا تزال أذربيجان تواجه الخطر والتهديد اللذين تمثلهما الجماعات الإرهابية الدولية. وقرب بلدنا من مناطق مضطربة يجعل التهديد الذي نواجهه وشيكا على نحو أكبر. وبالتالي، ليس من قبيل الصدفة أن تتخذ أذربيجان تدابير وطنية شاملة وتسهم بفعالية في الجهود الدولية لكبح الإرهاب. وبما أن أذربيجان من المدافعين عن مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، فإنها تشارك بفعالية في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم مما حققه المجتمع الدولي من إنجازات ملحوظة في مكافحة الإرهاب، ينبغي بذل المزيد من الجهود لمنع هذه الآفة والتصدي لها. وعدم وجود تعريف واضح للإرهاب في القانون الدولي يعوق جهود المجتمع الدولي لمساءلة لا فرادى الإرهابيين والتنظيمات فحسب بل والدول التي تشجع الأنشطة الإرهابية أو تدعمها أو تمولها أيضا. وفي ذلك الصدد، تشدد أذربيجان على أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي؛ تشكل صكا فعلا لمكافحة الإرهاب. والاتفاق على تعريف للإرهاب واتفاقية بشأن الإرهاب الدولي يمكن فعلا أن يعالج بعض المسائل العالقة، بما في ذلك مسألة جعل الدول تمتنع عن تنظيم الأنشطة الإرهابية أو تمويلها أو تشجيعها أو إتاحة التدريب لها أو دعمها بأي شكل آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وهذا الاتفاق ينبغي أن يمهد السبيل لإجراء مناقشات مفتوحة وشاملة بشأن الأسباب الأصلية للإرهاب. ولا بد أن نولي الاهتمام الواجب لتلك المسألة في إطار الجهود الدولية الجارية، بما في ذلك من خلال آليات الأمم المتحدة، لمعالجة المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليم. فتدني مستويات التعليم اقترانا بالمصاعب الاقتصادية عوامل مواتية لانتشار الدعاية الإرهابية، التي كثيرا ما تصدر من خلال إساءة تفسير الأديان.

الحرب على الإرهاب يجب ألا تستهدف أي دين أو ثقافة بعينهما. إننا اليوم نعيش عصرا وصل فيه الوعي ذروته، وهو ما يؤدي في بعض الحالات إلى الغلو، وأحيانا يتم استغلاله بصورة خبيثة لتأجيج الصراعات لأسباب عرقية أو دينية أو ثقافية. وفي السنوات الأخيرة، أكدت كراهية الإسلام غير المقبولة، في بعض البلدان، الضرورة الملحة لتضافر الجهود وإجراء الحوار بغية التصدي لحالات التشهير والاعتقادات الخاطئة.

وتبذل أذربيجان قصارى جهدها للاسهام في قضية الحوار فيما بين الحضارات. وبلدنا يستضيف العديد من الأحداث الرامية إلى تعزيز التفاهم فيما بين ممثلي مختلف الأديان. وأذربيجان بلد متعدد القوميات والأديان، يعيش فيه الناس من مختلف الجنسيات وأتباع جميع الأديان في سلام وانسجام. والحوار بين الثقافات الذي نمتاز به في بلدنا يمكن أن يشكل نموذجا للتعايش السلمي بين الناس من مختلف الخلفيات الدينية. وأذربيجان بلد التسامح، ونحن نقدر كثيرا تنوع تراثنا وإرث ماضينا من حيث تعدد الثقافات. واليوم، نحن نعمل على نحو متزايد لإيجاد روح من الشراكة والأخوة فيما بين قومياتنا وأدياننا المتعددة.

تشكل التنمية الاقتصادية أحد أهم جوانب مكافحة الإرهاب، إذ تعزز الحوكمة الجيدة وتحسن الأحوال المعيشية للسكان. وعلى مدى العقد الماضي، أحرزت أذربيجان تقدما اقتصاديا كبيرا. ولم يمض على استقلال بلدنا سوى ٢٠ سنة. غير أن تلك السنوات اتسمت بالإصلاح والتحول والتنمية والتقدم. فخلال أقل من ١٠ أعوام، ازداد حجم اقتصادنا ثلاث مرات. وخفضنا الفقر من نسبة ٥٠ في المائة تقريبا إلى ٧ في المائة. وأوجدنا مليون فرصة عمل. وننفذ العديد من البرامج الاجتماعية. والمؤسسات المالية الدولية تقر بما نقوم به. وقد قامت مؤخرا ثلاث شركات دولية رئيسية، Fitch Group و Moody’s Corporation و Standard and Poor’s، برفع رتبتنا من حيث تقدير الجدارة الائتمانية. وذلك مؤشر جيد على التنمية، لا سيما في خضم الأزمة المالية والاقتصادية. ومكافحة الفقر وإيجاد فرص عمل جديدة وسن القوانين الفعالة وإعلاء شأن سيادة القانون ومحاربة الفساد - كلها تدابير تساعد البلدان على تحقيق التنمية وتوطيد الجهود لمكافحة الإرهاب.

يجب علينا جميعا أن نضافر جهودنا لمكافحة الإرهاب. فطبيعة الإرهاب اليوم، وازدياد صلته بالتهديدات الأخرى التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، يتطلبان تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدولي، بما في ذلك من خلال وضع نهج للأمم المتحدة يتسم بقدر أكبر من التنسيق والاتساق والتنظيم. ومع ذلك، فإن وجود صراعات بين الدول، وحالات الاحتلال العسكري الأجنبي والانفصالية العدوانية توفر أرضا خصبة للإرهاب. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي تيسير حل الصراعات على أساس المعايير المقبولة عموما ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام السلامة الإقليمية للدول وحرمة حدودها المعترف بها دوليا، ومساعدة البلدان على استعادة السيادة على أراضيها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعمها لترشيح أذربيجان. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وللمرة الأولى في تاريخنا القصير، انتخبت أذربيجان عضوا غير دائم في مجلس الأمن. هذه مسؤولية كبيرة، ونحن على استعداد للنهوض بتلك المسؤولية. ستدافع أذربيجان عن المثل العليا للعدالة والقانون الدولي والتعاون السلمي بين جميع البلدان.

لقد قمنا بعمل كبير في منطقتنا من أجل حشد البلدان معا. وتهدف مبادراتنا في زيادة التعاون الإقليمي بروح من الشراكة والصداقة وحسن الجوار. نحن نعتزم بالتأكيد الإسهام بالكثير أثناء عضويتنا في مجلس الأمن، وأستطيع أن أؤكد لأصدقائنا في الأمم المتحدة – الدول الأعضاء كافة – أن أذربيجان ستكون شريكا وصديقا تعول عليه جميع البلدان. نحن نرغب في توسيع نطاق تعاوننا وشراكتنا، ونحن ممتنون جدا على هذا الدعم.

إن لدى بلدنا تاريخا وثقافة وتقاليد عظيمة، ولكن لم يمر عليه بوصفه دولة مستقلة سوى ٢٠ عاما. واتسمت هذه السنوات الأخيرة بكونها سنين التحوّل والتنمية وتقديم أنفسنا إلى العالم. وكون أن ١٥٥ بلدا قد أيد ترشيحنا يظهر نجاحنا في تقديم أنفسنا بصورة إيجابية. ويدل ذلك على أن المجتمع الدولي يثق ويؤمن بنا، ولديه الاستعداد لأن يوكل إلينا هذه المسؤولية.

بوسعي أن أؤكد للمجلس أن أذربيجان مستعدة للنهوض بهذه لمسؤولية. ونحن لن نخذل الذين يثقون بنا، وسوف نفعل كل ما بوسعنا من أجل بناء عالم أكثر أمنا وقابلية للتنبؤ، بالنسبة لنا جميعا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

معروض على المجلس نص البيان الذي أدلى به الرئيس بالنيابة عن المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في البيان. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/17.

تقرر ذلك.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.